مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523 الترقيم الدولي
Online :2682-356X ترقيم دولي الكتروني
2007/12870 رقم الايداع بدار الكتب المصرية
sjcs@sha.edu.eg البريد الالكتروني
https://sjcs.sha.edu.eg/index.php : موقع المجلة
SH. A.
أكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة:دراسة تطبيقية

أ.د/ مجدي مليجي عبد الحكيم
أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة بنها
magdymelegy2004@gmail.com

د/ فاطمة جبر صالح عبدالسلام
مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة بنها
fatma.abdelsalam@fcom.bu.edu.eg

الباحث/ إسلام أحمد سعيد محمد زاهد
باحث ماجيستير - كلية التجارة - جامعة بنها
islam.zahid20@fcom.bu.edu.eg

الكلمات المفتاحية:

إدارة مخاطر الأمن السيبراني، جودة التقارير المالية، قيمة المنشأة، التهديدات السيبرانية، الإفصاح عن المخاطر.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

عبدالحكيم ، مجدى مليجى، عبدالسلام ، فاطمة جبر صالح، زاهد/ إسلام أحمد سعيد (2025)، أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة:دراسة تطبيقية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق،

أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة:دراسة تطبيقية

ملخص الدراسة

الهدف: يستهدف البحث دراسة أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة.

التصميم والمنهجية: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (2020) حتى عام (2024)، وتم استخدام الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني كمتغير مستقل مقاسا من خلال تقييم جودة وكمية المعلومات المقدمة بما في ذلك عوامل مثل حجم الشركة والعمر والرافعة المالية وتنظيم الصناعة، والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح، وقيمة المنشأة كمتغير تابع مقاسا من خلال Tobin's Q وتقييم الكفاءة التشغيلية من خلال (ROA) العائد على الأصول و (ROE) العائد على حقوق الملكية، وتم استخدام جودة التقارير المالية كمتغير وسيط مقاسا بمدى الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وبإدارة الأرباح باستخدام المستحقات وإدارة الأرباح الحقيقية.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلاف في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قيمة المنشأة وكذلك على جودة التقارير المالية، ومن ناحية أخرى فإنه بالرغم من أن هناك معايير للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني إلا أنه عدد قليل من الشركات المقيدة بالبورصة تفصح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإجراءاتها وكيفية مواجهة والتغلب على التهديدات السيبرانية، واستنادا إلى ذلك توصي الدراسة بأهمية الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني، وضرورة الإهتمام من مجالس الإدارة بمتابعة ذلك من خلال مسئولياتهم الموضحة في الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016)، وكذلك الإهتمام بتطبيق آليات الحوكمة في الشركات لما لذلك من تأثير في كفاءة اختيار المسئولين عن إدارة المخاطر بالشركة وخاصة إدارة مخاطر الأمن السيبراني.

حدود الدراسة: ستتناول الدراسة دور الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية التي بها إدارة للمخاطر، وبالتالي سوف يخرج عن نطاق الدراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يخرج أيضا عن نطاق الدراسة الشركات المقيدة في البورصة المصرية التي ليس بها إدارة مخاطر، ولم تتطرق الدراسة للعوامل المختلفة المؤثرة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة مثل حوكمة الشركات أو جودة المراجعة أو الشمول المالي أو استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولم يدخل ضمن حدود الدراسة آثار التضخم أو تباين سعر صرف العملات الأجنبية أو آثار الحرب الروسية الأوكرانية.

تطبيقات عملية: قد تكون محل اهتمام من قبل الجهات التنظيمية والرقابية وأصحاب المصالح عند تقييمهم لدور مجلس الإدارة واللجان المختلفة به المنوطة بالرقابة والمراجعة، وكذلك توفير معلومات مهمة لأصحاب المصالح والجهات التنظيمية والرقابية وواضعي المعايير لانتشار ثقافة الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني.

الأصالة والإضافة: تسهم الدراسة الحالية في الفكر المحاسبي من خلال توضيح أهمية تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأثر ذلك على جودة التقارير المالية وبالتالي على قيمة المنشأة، وكذلك تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين على اتخاذ قرارات رشيدة، وذلك للوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي في بيئة الأعمال المصرية كمثال لاقتصاديات الدول الناشئة.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الأمن السيبراني، جودة التقارير المالية، قيمة المنشأة، التهديدات السيبرانية، الإفصاح عن المخاطر.

Abstract

Purpose: The study aims to study The Impact of Disclosure of the Cyber Security Risk Management Report on the Financial Reports Quality and Its Reflection on the Firm Value.

Design and Methodology:
The study population consists of companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2020 to 2024. Cybersecurity risk management report disclosure is used as an independent variable, measured by assessing the quality and quantity of the information provided, including factors such as company size, age, leverage, and industry regulation, which significantly affect disclosure levels. Firm value is considered the dependent variable, measured using **Tobin's Q**, operational efficiency evaluation through **Return on Assets (ROA)**, and **Return on Equity (ROE)**. Financial reporting quality is employed as a mediating variable, assessed based on adherence to Egyptian accounting standards and earnings management through accrual-based and real earnings management techniques.

Findings and Recommendations:
The study results indicate variations in previous research findings regarding the impact of cybersecurity risk management report disclosure on firm value and financial reporting quality. Despite the existence of cybersecurity risk disclosure standards, only a few listed companies disclose their cybersecurity risk management reports, procedures, and approaches to counter and mitigate cyber threats. Accordingly, the study recommends emphasizing the importance of cybersecurity risk management report disclosure and encouraging boards of directors to oversee this aspect as part of their responsibilities outlined in the **Egyptian Corporate Governance Guide (2016)**. The study also highlights the significance of implementing corporate governance mechanisms, as they influence the efficiency of selecting risk management personnel, particularly those handling cybersecurity risks.

Study Scope:
The study focuses on the role of cybersecurity risk management report disclosure in enhancing financial reporting quality and its subsequent effect on firm value in companies listed on the Egyptian Stock Exchange that have dedicated risk management departments. Consequently, the study excludes **small and medium enterprises (SMEs)** as well as listed companies that lack a risk management department. Furthermore, it does not address various factors affecting financial reporting quality and firm value, such as corporate governance, audit quality, financial inclusion, or the use of information technology. Additionally, the study does not

consider the impacts of **inflation, exchange rate fluctuations, or the Russia-Ukraine war**.

Practical Implications:
The study findings may be of interest to **regulatory and supervisory bodies** as well as stakeholders when assessing the role of the **board of directors and its committees** responsible for oversight and auditing. It also provides valuable insights for stakeholders, regulatory bodies, and standard setters in promoting a culture of cybersecurity risk management report disclosure.

Originality and Contribution:
This study contributes to accounting literature by clarifying the significance of cybersecurity risk management reports and their impact on financial reporting quality and, consequently, firm value. Moreover, it aids current and prospective investors in making informed decisions, ultimately fostering financial stability within the Egyptian business environment as an example of emerging economies.

Keywords:
Cybersecurity Risk Management, Financial Reporting Quality, Firm Value, Cyber Threats, Risk Disclosure.

1- المقدمة

أصبحت حياتنا اليومية مرتبطة بالعالم الرقمي بشكل كبير مع التطورات التكنولوجية المذهلة، ليس فقط في مجال الأعمال، بل أصبحنا أيضا نستخدم الهواتف الذكية في منازلنا لإنجاز مختلف المهام الشخصية، مثل التحويلات المالية أو دفع الفواتير، كل ما نحتاجه متاح بمجرد لمسة على الشاشة واتصال بالإنترنت.

وعلى الرغم من أن لاستغلال التقدم في تكنولوجيا المعلومات مزايا رائعة، إلا أنها يرافقها عالم متغير من المخاطر والتهديدات والهجمات السيبرانية غير المسبوقة، والتي يتم اعتبارها أكثر المخاطر إثارة للقلق لكل شركة في العالم، والأكثر سوءاً واحتمالاً يعد الكوارث الطبيعية (SEC, 2018; Gao et al., 2020; Ali et al., 2021; Barry et al., 2022).

فقد تسببت الحوادث البارزة للأمن السيبراني، مثل ما تعرضت له شركات Equifax و Sony و Target لخسائر فادحة بعد سلسلة من المخاطر السيبرانية، حيث واجهت العديد من الدعاوى القضائية الجماعية من جانب أصحاب المصالح (Li et al., 2018; Janvrin & Wang, 2019; Walton et al., 2021; Cheng et al./ 2022). وزادت تكاليف التعويضات في الولايات المتحدة الأمريكية من 25 مليون دولار في عام 2014 إلى أكثر من 8 مليار دولار في عام 2018، كما تشير التقديرات إلى أن الحوادث السيبرانية كلفت الاقتصاد العالمي أقل بقليل من تريليون دولار أمريكي في عام 2020 (Jin, 2015; Calderon & Gao, 2021; Cremer et al., 2022).

وقد أصبح الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، كأحد مجالات الإفصاح الاختياري الذي فرض نفسه مع تزايد اعتماد الدول والشركات حول العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية (Ashraf, 2020). وقد أولى المنظمون وواضعوا المعايير اهتماما متزايداً لتعزيز الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني للشركات (SEC,

2011 ,2018; AICPA, 2017; Cheng et al., 2022). حيث قدمت SEC إرشادات لتوفير مزيد من الشفافية، وأوصت الشركات بالإفصاح عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني، والحوادث السابقة وأي تكايف تقاضي ومعالجة مرتبطة بها إن وجدت، واحتمال وحجم مخاطر الأمن السيبراني المستقبلية.

كما طور المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام 2017 إطار عمل لإعداد تقارير إدارة مخاطر الأمن السيبراني لتوجيه الشركات نحو تعزيز عمليات الإفصاح المتعلقة بالأمن السيبراني بشكل أفضل، يهدف إلى إفادة مجموعة واسعة من المستخدمين المحتملين بما في ذلك المستثمرين والمحللين الماليين (Berkman et al., 2018; Walton et al., 2021; Nordlund2021; Cheng et al., 2022). وكل ذلك من أجل الحصول على تقارير مالية جيدة بها معلومات يمكن الاعتماد عليها وملائمة؛ بغرض مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الرشيدة، مما يسهم في كفاءة سوق رأس المالي والاقتصاد بشكل عام.

كما قامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بنشر الاستراتيجية الوطنية لضمان أمن المعلومات والأمن السيبراني (NIACSS) للعام 2012 وذلك سعيا منها لتعزيز أمنها السيبراني، كما حددت الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018–2023 الأدوار المنوطة بالحكومة لتحقيق هذه الرؤية.

وفيما يتعلق بالاهتمام بإدارة مخاطر الأمن السيبراني في مصر، فهناك اهتمام بالأمن السيبراني على المستوى الرسمي، فقد احتوى الدستور المصري عام 2014 على ما يلزم الدولة باتخاذ التدابير للحفاظ على أمن الفضاء السيبراني، كما تم إنشاء الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017–2021 لمواجهة المخاطر السيبرانية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال تحليلها لأثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشاة.

1/1 طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة

يُعد الأمن السيبراني أولوية لكل دولة وشركة، فمن المتوقع أن تكلف جرائم الأمن السيبراني العالم تريليونات الدولارات في السنوات القادمة. فعندما نفكر في الأمن السيبراني، نفكر أولاً في "الجرائم الإلكترونية"، التي تتوسع بشكل هائل يوميًا. وتعد مخاطر الأمن السيبراني من أكثر خمس تهديدات تواجه الاقتصاد العالمي (World Economic Forum 2017) ومن أكثر عشرة تهديدات تواجه الشركات ومستقبلها، وتفقد الأطراف المختلفة (المستثمرون، العملاء، الموردون وغيرهم) الثقة ليس فقط في الشركة التي تتعرض لحوادث واختراقات أمن سيبرانية (PwC, 2017) بل في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة بأكملها (الرشيدي، 2019). وقد أشارت دراسة (Kelton, 2019) إلى ان العديد من الدراسات اكدت على الآثار المالية السلبية على الشركات وسمعتها نتيجة الهجمات السيبرانية التي تتعرض لها وتمتد هذه الآثار إلى الصناعة بأكملها فيما يعرف بأثر العدوى. (Wang et al., 2013; Hinz et al., 2015; Higgs et al., 2016).

وقد لاقت مخاطر الأمن السيبراني اهتماما متزايدا خلال العقدين الأخيرين من قبل وسائل الإعلام والشركات وأصحاب المصالح المختلفة والحكومات، وأثارت مناقشات عديدة بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات تجاه الجرائم والمخاطر السيبرانية المتزايدة (Hilary et al., 2016; Li et al., 2018; Janvrin & Wang, 2019; Cheong et al., 2021; Cheng et al., 2022).

ونظرا لهذا الاهتمام المتزايد فقد أولت المنظمات المهنية وواضعوا المعايير اهتمام كبير لتعزيز الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني للشركات، حيث أن الإفصاح قد يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما أنه يعتبر إشارة لأصحاب المصالح عن الدور الذي تقوم به إدارة مخاطر الأمن السيبراني في سبيل الحفاظ على سرية ونزاهة وتوافر المعلومات، وتحسين جودة التقارير المالية التي هي سبب رئيس من أسباب قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على

اتخاذ القرارات الرشيدة. ومن المنظمات المهنية التي أولت موضوع الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني اهتماما بالغا (SEC, 2011, 2018; AICPA, 2017)، حيث قدمت SEC إرشادات لتوفير مزيد من الشفافية، وأوصت الشركات بالإفصاح عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني، والحوادث السابقة وأي تكاليف تقاضي ومعالجة مرتبطة بها إن وجدت، واحتمال وحجم مخاطر الأمن السيبراني المستقبلية. كما قدم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إطار عمل لإعداد تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني لتوجيه الشركات نحو تعزيز عمليات الإفصاح المتعلقة بالأمن السيبراني بشكل أفضل، يهدف إلى العمل على إفادة مجموعة واسعة من أصحاب المصالح من خلال تعزيز جودة التقارير المالية (Berkman et al., 2018; Walton et al., 2021; Nordlund, 2021; Cheng et al., 2022).

وكشفت دراسة استطلاعية أجرتها Kaspersky في عام 2018 عن أبرز الدول العربية التي تعرضت لهجمات سيبرانية على شبكاتها وأنظمتها الصناعية، وكانت مصر في المركز الثالث بنسبة 57.6 بعد الجزائر والمغرب. وأوصى البنك الدولي (World Bank, 2018) أنه لتجنب مخاطر الامن السيبراني يجب تطبيق استراتيجية للأمن السيبراني لكل شركة، بل يجب أن يتم ذلك على مستوى الدولة ككل بأن يكون لدى الدولة استراتيجية للأمن السيبراني القومي، مع تحديد مؤسسات حكومية تكون مسئولة عن وضع المعايير اللازمة لتحقيق ذلك وسرعة الاستجابة لمخاطر الأمن السيبراني. وفي مصر وضع المجلس الأعلى للأمن السيبراني، التابع لرئاسة مجلس الوزراء برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2017 إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني في إطار جهود الدولة لدعم الأمن القومي وتنمية المجتمع المصري، ولتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وتوفير البيئة الآمنة لمختلف القطاعات.

إن أهمية إدارة البيانات والتكنولوجيا ومخاطرها للشركات اليوم مماثلة لأهمية الكهرباء في القرن الماضي (الرشيدي، 2019). كما يعتبر حماية الأصول المعلوماتية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، ولضمان أن الفضاء السيبراني آمن لجميع المنشآت، ولجذب مستثمرين جدد واستحداث فرص استثمارية جديدة، وبالرغم من توصيات الهيئات التنظيمية ونتائج البحوث الحديثة في الآثار السلبية المترتبة على مخاطر الأمن السيبراني وضرورة الإفصاح عن ذلك لأصحاب المصالح، لم تصدر الهيئة العامة للرقابة المالية أو البورصة المصرية أو البنك المركزي المصري أية تعليمات لتوجيه الشركات للإفصاح عن

تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وما تقوم به الإدارة من مبادرات للحفاظ على الأمن السيبراني للشركات وما تتعرض له من مخاطر. وحيث أنه قد يكون للإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني دور في تعزيز جودة التقارير المالية مما يقلل من عدم تماثل المعلومات ويساعد على قدرة المستثمرين وجميع أصحاب المصالح على اتخاذ القرارات السليمة ويزيد من قيمة المنشأة، فيمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- **ما هو أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قيمة المنشأة؟.**
- **ما هو أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية؟.**
- **ما هو أثر جودة التقارير المالية على قيمة المنشأة؟.**

2/1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة **أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة**، وفي ضوء هذا الهدف يمكن اشتقاق الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قيمة المنشأة.

2- دراسة أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية.

3- دراسة أثر جودة التقارير المالية على قيمة المنشأة.

3/1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية الأمن السيبراني نفسه، وتنقسم إلى:

- **الأهمية العلمية:** من خلال حداثة موضوع الأمن السيبراني وبرنامج إدارة خاصة به والإفصاح عنها، ومن خلال أيضا تناول الدراسة موضوع الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأثره على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة، فعلى الرغم من أهمية الأمن السيبراني للدول والشركات واهتمام العديد من المنظمات المهنية بالإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر ممارسات الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة في البيئة المصرية.

- **الأهمية العملية:** تسعى الدراسة للفت انتباه الجهات التنظيمية وصانعي السياسات بشأن أهمية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن التقرير الخاص بها في الحد من عدم تماثل المعلومات وتحقيق الشفافية لجميع أصحاب المصالح من خلال تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، كما أنه يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة بداية لتشجيع الشركات على الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني، حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة قيمة المنشأة وبالتالي بناء بيئة جديرة بالثقة في أسواق المال.

4/1 حدود الدراسة

ستتناول الدراسة **دور الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة** في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي بها إدارة مخاطر أمن سيبراني، وبالتالي سوف يخرج عن نطاق الدراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يخرج أيضا عن نطاق الدراسة الشركات المقيدة في البورصة المصرية التي ليس بها إدارة مخاطر أمن سيبراني، ولم تتطرق الدراسة للعوامل المختلفة المؤثرة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة مثل جودة المراجعة أو الشمول المالي أو استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولم يدخل ضمن حدود الدراسة آثار التضخم أو تباين سعر صرف العملات الأجنبية أو آثار الحرب الروسية الأوكرانية.

5/1 متغيرات الدراسة

أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة

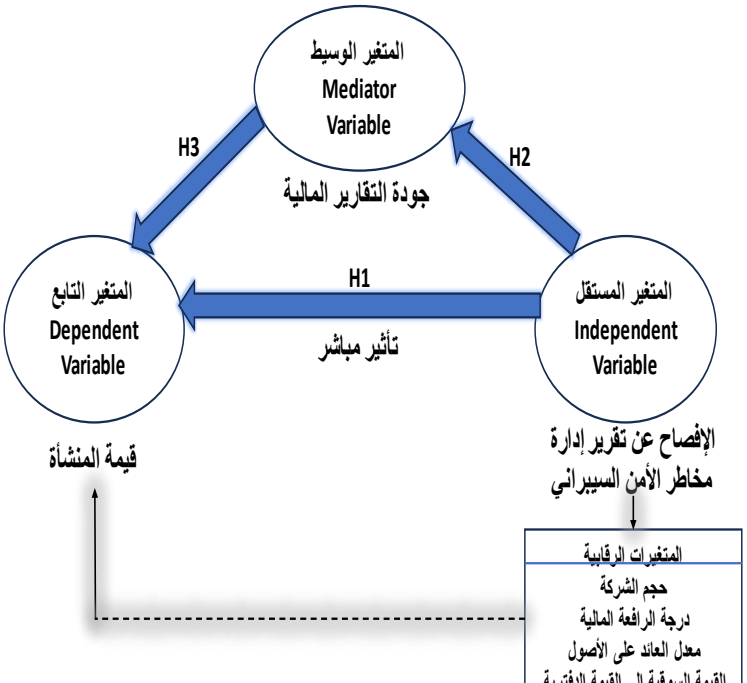

6/1 خطة الدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة وتحقيقا لأهدافها والإجابة على الأسئلة البحثية فقط تم تقسيم ما تبقى من الدراسة على النحو التالي:

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة.

القسم الثالث: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.

القسم الرابع: منهجية الدراسة.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

2 ـ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من وجهات نظر متعددة وبيئات مختلفة، ويمكن للباحث توضيحها كما يلي:

1/2 الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وقيمة المنشأة.

- **دراسة (Berkman, 2018)**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إفصاح الشركات عن برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني وقيمة الشركة مقاسة ب (Tobin's Q)، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لعينة 9677 مشاهدة لعدد 2264 شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من 2012 إلى 2016.

وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني يؤثر بشكل إيجابي ومباشر على قيمة الشركة.

- **دراسة (Fortine & Herou, 2020)**

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى توافق محتوى إفصاحات الأمن السيبراني للشركات الكندية التي تضم مؤشر S & P/ TSC 60 متوافقا مع أفضل الممارسات، أي إرشادات

الجهات التنظيمية في هذا الشأن. تم إجراء تحليل محتوى للوثائق الصادرة بين يناير 2017 ومنتصف 2018، وتتألف من نماذج المعلومات السنوية الأخيرة، والمناقشات والتحليلات السنوية والربع سنوية للإدارة،

وأظهرت النتائج أن مستويات الكشف عن الأمن السيبراني منخفضة، تختلف الشركات على نطاق واسع في مقدار التفاصيل التي تقدمها، وتشمل الاختلافات بين القطاعات الصناعية الفئات المتعلقة بمخاطر الأمن السيبراني، وتخفيف مخاطر الأمن السيبراني، وتسلط النتائج الضوء على بعض المجالات التي تطورت فيها عمليات الكشف عن الأمن السيبراني وأخرى يمكن تحسينها، كما تشير النتائج أيضا إلى أن المنظمين الماليين يمكنهم إصدار متطلبات أكثر صرامة.

- **دراسة (حسين، 2021)**

هدف البحث إلى دراسة تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة المنشأة، بالإضافة إلى اختبار تأثير آليات الحوكمة داخل الشركة على تلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة (13 شركة) من الشركات المسجلة في البورصة ضمن مؤشر EGX30 خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2019، وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد واقع مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية لهذه الشركات والتي شملت ثماني قطاعات مختلفة، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء مؤشر مقترح للإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ضوء الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية وقواعد القيد والشطب في البورصة المصرية، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي والنماذج الخطية المعممة Generalized Linear Models وذلك في محاولة لجعل فروض نماذج الانحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلاءم مع الواقع العملي، وتعتبر هذه النماذج أقل قيودا من نماذج الانحدار التقليدية.

وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وقيمة الشركة في بيئة الأعمال المصرية.

- **دراسة (Tuson, 2021)**

استهدفت الدراسة دراسة أثر الإفصاح عن تعرض الشركة للهجمات الإلكترونية على قيمة الشركة وسمعتها في الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لعينة من 169 شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من 2004 إلى 2019.

وخلصت الدراسة إلى أنه عندما تفصح الشركات عن تعرضها لهجوم سيبراني لأول مرة فإنه توجد آثار على المدى القصير تتمثل في انخفاض العوائد اليومية وزيادة حجم التداول نتيجة ضغوط عمليات بيع أسهم الشركة، وكذلك توجد آثار على المدى الطويل حتى خمس سنوات تتمثل في تأثر سياسات الشركة نتيجة الأضرار السلبية على قيمة الشركة وسمعتها. حيث أن الاختراقات الأمنية والهجمات السيبرانية ترتبط بعلاقة سلبية مع قيمة وسمعة الشركة، حيث يعكس ذلك مدى اهتمام الشركة بالحفاظ على أمن المعلومات.

- **دراسة (Ramirez et al., 2022)**

هدفت هذه الدراسة إلى إنشاء مؤشر إفصاح يسمح بتحليل نطاق الكشف عن معلومات الأمن السيبراني الطوعية والإلزامية، تركز تقنية تحليل المحتوى المستخدمة على فحص وتحديد معلومات الأمن السيبراني التي تم الكشف عنها في التقارير السنوية و20 نموذجا سنويا للشركات ذات أعلى أسعار سوق الأوراق المالية في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو خلال الفترة 2016–2020. يشير التحليل الطولي إلى زيادة بمرور الوقت في الإفصاحات ونطاق المعلومات.

وتوصلت النتائج إلى أن الدولة التي لديها أعلى نسبة إفصاح ذات صلة هي الأرجنتين، ويرجع الفضل في الإفصاحات الأكثر شمولا إلى القطاع المالي، ويمثل بعد الاستراتيجية أكبر وزن في درجة المؤشر، كما توفر الدراسة أداة جديدة لقياس محتوى الكشف عن الأمن السيبراني التي تنطبق في أي سياق محدد.

- **دراسة (يعقوب، 2022)**

استهدف البحث اقتراح مؤشر للإفصاح عن المخاطر السيبرانية ضمن المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية وبحكم غياب التعليمات المنظمة لهذا النوع من الإفصاح في العراق وتراجع مركز العراق في المؤشر العالمي للأمن

السيبراني إلى المركز (129) عالميا من أصل (184) على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الدولة العراقية بوضع استراتيجية للأمن السيبراني (2018).

وعلى وفق ذلك تم بناء مؤشر للإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأمن السيبراني على وفق المتطلبات الدولية الصادرة عن الهيئات المهنية والتشريعات والأدلة الأجنبية والعربية فضلا عن الاستراتيجيات الوطنية ما قدم من قبل (AICPA) والدليل الإرشادي ل (SEC) والإرشادات الرقابية المالية لبورصة تورنتو (TSX) والمؤشر المقدم من قبل شركة إرنست ويونج (E&Y) ونموذج (K-10) ومعيار مجلس معايير الاستدامة SASB).

- **دراسة (عيسى ومحمد، 2022)**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الثالوث المظلم (الميكافيلية- النرجسية- السيكوباتية) كسمات شخصية على اتجاهات المحاسبين نحو الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بإجراء دراسة شبه تجريبية على عينة من المحاسبين العاملين لدى بعض البنوك الكبرى في جمهورية مصر العربية، وقد بلغ حجم العينة النهائي 101 محاسب، وقد تم تحليل بيانات الدراسة استنادا لأساليب الإحصاء الوصفي، والانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى OLS Regression.

وقد توصل الباحثان لوجود تأثير معنوي للثالوث المظلم على اتجاهات المحاسبين نحو الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، وقد اتضح هذا التأثير عند فحص الميكافيلية والنرجسية، حيث أكدت النتائج على تزايد على تزايد درجة قبول المحاسبين للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، كلما زاد مستوى الميكافيللية والنرجسية كسمات شخصية لديهم، في نفس الوقت يقترن هذا القبول بنغمة إفصاح إيجابية ومحاولات أكبر للتلاعب عند الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، في محاولة منهم لإخفاء الجوانب السلبية الإفصاح بشكل أكبر عن النواحي الإيجابية وإظهارها لمستخدمي المعلومات. أما بخصوص السيكوباتية فلم يلاحظ الباحثان أي تأثير معنوي لها على اتجاهات المحاسبين نحو الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، وترجع تلك النتيجة لانخفاض مستوى السيكوباتية لدى عينة الدراسة.

2/2 الدراسات التي اهتمت بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وجودة التقارير المالية

- **دراسة (Gordon et., al., 2010)**

استهدفت الدراسة تقييم القيمة السوقية للإفصاحات الطوعية غن بنود تتعلق بأمن المعلومات من خلال تحليل تجريبي، وبالاعتماد على عينة تتكون من 1641 شركة قامت بالإفصاح و 19266 شركة لم تفصح.

وتوصلت النتائج إلى أدلة قوية تفيد بأن الإفصاح الطوعي عن بنود أمن المعلومات يرتبط إيجابيا بقيمة الشركة السوقية، كما تدعم النتائج نظرية الإشارة (Signal Theory) التي تفترض أن المديرين يفصحون عن المعلومات بطريقة تتماشي مع زيادة قيمة المنشأة.

- **دراسة (مليجي، 2016)**

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركات المسجلة في البورصة المصرية بالإضافة إلى تحليل انعكاسات ذلك على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين في ضوء نظريات الأدب المحاسبي المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية لعينة مكونة من (125) شركة مصرية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من عام (2010 حتى عام 2014)، وذلك لبناء ثلاثة نماذج لقياس هذه العلاقة أولهما: قياس العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية، وثانيهما قياس الأثر على قيمة الشركة، وثالثهما: قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية لتحديد مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، وقد تم اختبار فروض الدراسة اعتمادا على كل من تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الانحدار التفاعلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية ممثلة في تخفض القيمة المطلقة الاستحقاقات الاختيارية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه النظم على قيمة الشركات المسجلة ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q)، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط موارد يوثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية من خلال توفيرها لمعلومات تتسم بالوقتية والملاءمة لمتخذي القرار، وهو ما ينعكس على التحسن في قيمة الشركة ودرجة استقرارها ونموها.

- **دراسة (الرشيدي، 2019)**

استهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبرانى فى التقارير المالية وعن برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبرانى فى الشركات المصرية المسجلة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات حيث أنه أكثر القطاعات المعرضة للتهديدات والحوادث السيبرانية وفقا لما ورد بالإستراتيجية الوطنية المصرية للأمن السيبرانى (2017-2021) ومقارنة ذلك بطبيعة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبرانى وأثره على أسعار الأسهم وأحجام التداول فى الشركات الأمريكية وخاصة التى شهدت أخطر الهجمات السيبرانية مؤخرا والمسجلة فى هيئة البورصة الأمريكية بعد إصدار إرشادات خاصة بالإفصاح عن هذه المخاطر وبرنامج إدارتها فى عام 2018 وإصدار المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين إطارًا عامًا للتقرير عن مخاطر الأمن السيبرانى فى عام 2017.

وقد أظهرت الدراسة ضعف الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبرانى وبرامج إدارة مخاطره فى الشركات المصرية المسجلة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالشركات الأمريكية وما يحمله ذلك من آثار سلبية على أسعار الأسهم وأحجام التداول؛ وبناء على ذلك تم رفض فرض الدراسة الأول بأنه لا يوجد تأثير جوهرى للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبرانى على أسعار الأسهم، ورفض فرض الدراسة الثانى بأنه يوجد تأثير جوهرى للإفصاح عن الهجمات السيبرانية على زيادة أحجام التداول، وقبول فرض الدراسة الثالث الخاص بوجود فرق جوهرى فى طبيعة الإفصاح بين الشركات المصرية المسجلة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والشركات الأمريكية المسجلة فى هذا القطاع.

وتوصى الدراسة بسرعة إصدار كل من البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزى المصرى الضوابط والإرشادات اللازمة لدعم الإفصاح عن أنشطة الأمن السيبرانى وأية حوادث تتعرض لها أو مخاطر تهددها وبرامج إدارة مخاطر الأمن السيبرانى لديها، وأن يتولى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إصدار معيار ينظم جوانب الإفصاح المحاسبى عن أنشطة ومخاطر الأمن السيبرانى وبرنامج إدارة مخاطر الأمن السيبرانى للشركات.

- **دراسة (Badawy, 2021)**

استهدفت الدراسة اختبار وتحليل أثر جودة التوكيد (المقاسة من خلال حجم مكتب المراجعة الذي يوفر هذا التوكيد، مكتب مراجعة ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار في مقابل مكتب مراجعة آخر بخلاف هذه المكاتب) ومستوى التوكيد (توكيد معقول في مقابل توكيد

محدود) على برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني على رغبة المستثمرين غير المحترفين في الاستثمار وتقييمهم لأسهمهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا كبيرا في رغبة المستثمرين في الاستثمار أو في تقييم أسهمهم بين الحالة التي يتم فيها توفير تقرير توكيد محدود من قبل مكتب مراجعة ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وبين الحالة التي يتم فيها توفير تقرير توكيد معقول من قبل مكتب مراجعة آخر بخلاف إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. يضيف هذا الدراسة دليلا تجريبيا إلى الدراسات السابقة في مجال الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة والأمن السيبراني، ويساعد في تضييق فجوة الدراسة المحاسبية المتعلقة ببرنامج إدارة الأمن السيبراني والمخاطر ذات الصلة.

- **دراسة (علي وعلي، 2022)**

هدفت الدراسة إلى دراسة واختبار أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك اختبار أثر بعض الخصائص الديمغرافية (مستوى الخبرة والتأهيل العلمي للمستثمر) كمتغيرات معدلة على العلاقة محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرار الاستثمار في الأسهم، كونه يضفي الثقة على أعمال الشركة في مجال الأمن السيبراني والحماية من الهجمات الإلكترونية. مما يمكن المستثمرين من تقييم مدى قدرة الشركة على الحفاظ على أمن المعلومات وتقليل احتمالات حدوث اختراقات وأحداث سلبية في المستقبل، مما يسهم في ترشيد وتحسين جودة أحكامهم الاستثمارية. كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لخبرة المستثمر ومستوى تأهيله العلمي على العلاقة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وقرار الاستثمار في الأسهم. كما أكدت نتائج التحليل الإضافي على أهمية الخصائص الديمغرافية للمستثمر في التأثير على أحكامه الاستثمارية.

- **دراسة (يوسف، 2022)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأثره على قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية

المصرية وأثره على أسعار الأسهم وأحجام التداول في الشركات. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي واشتملت عينة الدراسة على مدراء ونواب مدراء إدارة المخاطر في عدد من الشركات تقدر نسبتها ب (25%) من الشركات المقيدة في أكبر 5 قطاعات من حيث حجم رس المال السوقي في سوق المال والتي تمثل (73.37%) من حجم سوق المال والتي تزيد نسبة مشاركة كل مؤسسة منهم عن (10%) من حجم رس مال السوق والمتوفر بها إدارة للمخاطر.

وقد أظهرت الدراسة عدم إفصاح الشركات المقيدة بسوق المال عن مخاطر الأمن السيبراني وما يحمله ذلك من آثار سلبية على أسعار الأسهم وأحجام التداول، وأوصت الدراسة بسرعة إصدار كل من البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري الضوابط والإرشادات اللازمة لدعم الإفصاح عن أنشطة الأمن السيبراني وأية حوادث تتعرض لها أو مخاطر تهددها وبرامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني لديها، وأن يتولى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إصدار معيار ينظم جوانب الإفصاح المحاسبي عن أنشطة ومخاطر الأمن السيبراني وبرنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني للشركات.

- **دراسة (شرف، 2023)**

استهدف الدراسة دراسة واختبار أثر إفصاح الشركات عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرارات المستثمرين المصريين غير المحترفين. وأيضا بعض السمات النوعية للمستثمر (الجنس، والعمر، ومستوى التأهيل العلمي) كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تجريبية على عينة من 108 من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بكليات التجارة بالجامعات المصرية، كممثلين للمستثمرين غير المحترفين.

كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من؛ (الجنس، والعمر، ومستوى التأهيل العلمي للمستثمر) على العلاقة بين إفصاح الشركات عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وقرارات المستثمرين غير المحترفين.

- **دراسة (مطر، 2024)**

استهدف البحث دراسة واختبار أثر إفصاح شركات تكنولوجيا المعلومات عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرار منح الائتمان. وكذلك أثر نوع وخبرة مانح الائتمان كمتغيرين معدلين على العلاقة سالفة الذكر. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة لاشتقاق

فروض البحث وفرعياته ثم إجراء دراسة تجريبية على عينة من المسئولين عن اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

وأظهرت نتائج التحليل الأساسي أن الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني لشركات تكنولوجيا المعلومات يؤثر **بصورة معنوية** على قرار منح الائتمان من حيث الموافقة على منح الائتمان ومبلغ القرض الذي يمكن الحصول عليه، **وبصورة غير معنوية** على معدل الفائدة على القرض. وأن الأثر المعدل لنوع وخبرة مانح الائتمان على العلاقة التأثيرية محل البحث في بيئة الأعمال المصرية كان معنويا للموافقة على منح الائتمان ومبلغ القرض الذي يمكن الصول عليه وغير معنوي على معدل الفائدة على القرض. وقد تم تعزيز تلك النتيجة من خلال إجراء التحليلات الأخرى.

- **دراسة (Al Amosh & Khatib, 2024)**

استهدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن ممارسات الأمن السيبراني وأداء الشركات المدرجة ضمن مؤشر S&P/ASX 300 الاسترالي خلال الفترة من 2010 إلى 2020.

وأشارت النتائج إلى أن زيادة الإفصاح عن الأمن السيبراني من قبل الشركات تؤثر بشكل إيجابي على كل من المؤشرات المحاسبية والأداء السوقي. وعليه، فإن توسيع نطاق المعلومات المعلنة حول الأمن السيبراني يعزز أداء الشركات من خلال تزويد أصحاب المصلحة برؤية جيدة. **كما تؤكد النتائج** على أهمية الإفصاح عن الأمن السيبراني ومدى تأثيره، مما يثبت أن تلبية توقعات أصحاب المصلحة من خلال نشر معلومات حول الأمن السيبراني يحقق فوائد مالية ويسهم في تحسين أداء الشركة. علاوة على ذلك، فإن زيادة الشفافية فيما يتعلق بالأمن السيبراني تساعد في تقليل عدم تماثل المعلومات، والحد من مشكلات الوكالة، وخفض التكاليف المرتبطة بها.

3/2 الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة

- **دراسة (رمضان، 2019)**

استهدفت الدراسة قياس انعكاسات العلاقة بين الإفصاح عن تقرير الاستدامة وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لعينة من المديرين الماليين

والمحاسبين، والمدراء التنفيذيين العاملين بالشركات المسجلة في مؤشر EGX 100، وتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار مدى صحة فروض الدراسة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى اتجاه آراء عينة الدراسة إلى الاتفاق بدرجة مرتفعة حول اعتبار أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة أداة لتحسين جودة التقارير المالية في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وكذا اتفاق آراء العينة بدرجة مرتفعة حول اعتبار أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية ستحقق قيمة للشركات المسجلة بالبورصة، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة على كلا من جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة، ووجود انعكاسات للعلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة.

- **دراسة (الصياد، 2020)**

استهدفت الدراسة بصفة أساسية دراسة أثر جودة التقرير المالي واختيار مراقب الحسابات على تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (159) شركة مقيدة بالبورصة المصرية على مدار 3 سنوات خلال الفترة من 2016-2018 لتصبح عينة الدراسة 477 مشاهدة.

وتوصل الباحث لأهم النتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي معنوي بين جودة التقرير المالي وتعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين من خلال القيمة الاقتصادية المضافة للمنشأة.
- هناك علاقة إيجابية معنوية بين حجم المنشأة وقيمة المنشأة من منظور المساهمين.
- هناك علاقة إيجابية غير معنوية بين معدل العائد على الأصول، نسبة المديونية وقيمة المنشأة من منظور المساهمين.
- اعتماد أصحاب المصالح في بيئة الأعمال المصرية على التقرير المالي بصورة مقبولة في اتخاذ القرارات وتقييم المنشآت.
- **دراسة (بريك، 2021)**

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر جودة التقارير المالية (الاستحقاقات الاختيارية، التحفظ المحاسبي) كمتغير معدل للعلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة في الشركات

المساهمة المصرية، وذلك من خلال: دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة بدون إدخال متغير معدل، وفي ظل إدخال جودة التقارير المالية كمتغير معدل على العلاقة.

ولتحقيق هذا الهدف تم بناء مؤشر لقياس حوكمة الشركات، كما تم قياس جودة التقارير كمتغير معدل بالاستحقاقات الاختيارية، والتحفظ المحاسبي، باستخدام عينة مكونة من 42 من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية، وذلك خلال الفترة من 2014: 2019 م. وقد تم تقسيم العينة إلى شركات ذات استحقاقات اختيارية مرتفعة ومنخفضة، وشركات ذات تحفظ محاسبي مرتفع ومنخفض، لاختبار أثر المتغير المعدل.

وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة سلبية معنوية بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة، وذلك يدعم أهمية إدخال جودة التقارير كمتغير معدل للعلاقة، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر معدل لجودة التقارير المالية مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة، وبالتالي تتوقف العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة على مستوى الاستحقاقات الاختيارية ودرجة تطبيق التحفظ المحاسبي، ويوفر هذا دليلًا على أن جودة التقارير المالية مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية والتحفظ المحاسبي لها تأثير على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة.

- **دراسة (Sahi, et. al., 2022)**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتلخيص الأدبيات الموجودة حول الإفصاح المالي من قبل المؤسسات المالية. وتقدم مراجعة منهجية للأدبيات لـ 204 دراسة حول هذا الموضوع نُشرت من عام 1990 إلى عام 2022. وقد تم استرجاع الدراسات من قاعدة بيانات Scopus. بالإضافة إلى ذلك، تسلط هذه المراجعة الضوء على الثغرات في الأدبيات الحالية بما في ذلك النتائج المتناقضة، وتستكشف مصادر البيانات المحتملة للباحثين التجريبيين، وتقدم إرشادات للتحقيق في المجالات المحتملة للدراسات المستقبلية.

وجدت الدراسة أن سمات المراقبة هي المحددات الرئيسية لجودة التقارير المالية. ومع ذلك، ركزت الأدبيات الموجودة على التدقيق الداخلي / الخارجي وخصائص لجنة التدقيق مع إيلاء اهتمام محدود لوظائف آليات المراقبة الأخرى، أي مجلس الإدارة.

علاوة على ذلك، لا يوجد دليل واضح على أن الإفصاح المالي الفعال يمكن أن يعزز أداء الشركات وتقييمها وكذلك ما إذا كانت هذه العواقب تتأثر بالاختلافات في البيئة المؤسسية والحماية بين الأسواق. تكمن مساهمة هذه الدراسة في تطبيق مراجعة منهجية للأدبيات على موضوع دراسي ناشئ، مما يتيح دراسة أحدث التقارير المالية في المؤسسات المالية، وهو مجال لم يحظَ باهتمام كبير في الأدبيات. واستنادًا إلى تحليل محتوى الأدبيات، تُعرض أيضًا المسارات المستقبلية والآثار المترتبة عليها.

- **دراسة (بدر، 2023)**

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التزام البنوك المصرية بمتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام 2019، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة والتعرف على محددات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتحديد أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك، بالإضافة إلى بيان انعكاس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المسجلة بالبورصة المصرية.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها: هناك التزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كاف من قبل البنوك المصرية، ووجود أثر إيجابي معنوي للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي معنوي لمستوى تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية، كما يوجد أثر غير مباشر طردي معنوي لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود جودة التقارير المالية كمتغير وسيط.

- **دراسة (Maghfirotuzzahro et. Al., 2024)**

هدفت هذه الدراسة إلى توفير فهم أعمق لكيفية تأثير رأس المال الفكري وتقارير الاستدامة والتخطيط الضريبي على جودة التقارير المالية، التي تشرف عليها إدارة مخاطر المؤسسات، في شركات قطاع النقل والخدمات اللوجستية المدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية (BEI)

في الفترة من 2019 إلى 2023. يتم استخدام طريقة سببية مقارنة مع نهج كمي وجمع البيانات من التقارير المالية للشركات والتقارير السنوية من 2019 إلى 2023. تحليل الانحدار الوسطي (MRA) باستخدام Eviews 13 هو أسلوب تحليل البيانات المستخدم.

وأشارت نتائج البحث إلى أن رأس المال الفكري وتقارير الاستدامة والتخطيط الضريبي تؤثر على جودة التقارير المالية. ومع ذلك، فإن إدارة المخاطر المؤسسية تخفف فقط من تأثير تقارير الاستدامة، مما يضعف تأثيرها على جودة التقارير المالية، ولكن ليس تأثير رأس المال الفكري والتخطيط الضريبي.

- **دراسة (Harjanto, 2024)**

استهدف هذا البحث الحصول على أدلة تجريبية حول تأثير جودة التقارير المالية على قيمة الشركة. يتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام وكيلين هما جودة الاستحقاق من خلال نموذج Ball-Shivakumar (AQ) وإدارة الأرباح من خلال نموذج Jones المعدل (EM). تُقاس قيمة الشركة باستخدام سعر السهم والسعر إلى القيمة الدفترية وسعر السهم إلى القيمة الدفترية وسعر توبين والقيمة السوقية المضافة. أما متغيرات التحكم المستخدمة فهي الرافعة المالية (نسبة الدين إلى حقوق الملكية)، والربحية (العائد على الأصول)، وحجم الشركة (ln إجمالي الأصول). تركز هذه الدراسة على شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال عامي 2018 و2021. وقد اختيرت العينة من خلال أسلوب أخذ العينات بطريقة مقصودة، مستهدفة على وجه التحديد الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا التي تعمل في قطاع التصنيع وتقدم بيانات مالية مدققة. حللنا البيانات الثانوية باستخدام الإحصاءات الوصفية واختبار المعيارية واختبارات الافتراضات الكلاسيكية واختبار الفرضيات.

وتوصل للنتائج التالية: (1) ليس لجودة التقارير المالية أي تأثير على سعر السهم والقيمة المضافة للسهم وقيمة السهم في البورصة ومؤشر توبين الكمي والقيمة المضافة الصافية (2) إن للأسواق الناشئة تأثير إيجابي وهام على جميع مؤشرات قيمة الشركة باستثناء القيمة المضافة الصافية. إن جودة التقارير المالية ومستوى الرافعة المالية وحجم الشركة وربحيتها لها تأثير متزامن وكبير على قيمة الشركة.

4/2 التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- يتبين من الاطلاع على الدراسات السابقة اختلاف نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني و قيمة المنشأة، وكذلك اختلاف نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وجودة التقارير المالية.
- تعتبر معظم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة هي دراسات أجنبية، ومعظم الدراسات في البيئة المصرية هي دراسات اختبارية وتجريبية، وتعد الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع البحثي بالتأصيل النظري والتطبيق العملي، مما يؤكد على أهمية الدراسة وجدوى تنفيذها.
- ندرة الدراسات التي اهتمت بموضوع الإفصاح عن تقرير إدارة الأمن السيبراني في البيئة المصرية والعربية، ويمكن تبرير ذلك بأن موضوع إدارة الأمن السيبراني والإفصاح عن تقريرها من الموضوعات الحديثة في البيئة العربية والمصرية.
- تناولت الدراسات السابقة قياس أثر الإفصاح عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قيمة المنشأة في بيئات أجنبية، ولم يتم تناوله في أي دراسة سابقة في البيئة المصرية على حد علم الباحث.
- تتمثل استفادة الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على النماذج المختلفة لقياس جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة، والاستعانة بالدراسات السابقة لدعم التأصيل النظري للعلاقة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وجودة التقارير المالية وقيمة المنشأة، وإجراء المقارنات بين نتائج الدراسات السابقة وبين نتائج الدراسة الحالية للوصول لمدى الاتفاق او الاختلاف فيما بينهم وتفسير وتوضيح ذلك.
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال التركيز على أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة، والذي لم تتناوله أي دراسة سابقة على حد علم الباحث، ولعل ذلك ما قد يحسب للدراسة الحالية.

5/2 تطوير الفروض

في ضوء عرض الدراسات السابقة، يمكن للباحث اشتقاق الفروض كما يلي:

H1 : توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وقيمة المنشأة.

H2 : توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني وجودة التقارير المالية.

H3 : توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة.

3 ـ الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1/3 تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تطور كبير في مجال المعلومات الذي صاحبه ظهور تهديدات سيبرانية كبيرة ومتنوعة تهدد أمن وسلامة المعلومات التي تتضمنها، نظرا لأن هذا التطور التكنولوجي لم يصاحبه تطور مماثل في الإجراءات والضوابط الرقابية، كما لم يصاحبه تطور مماثل في وعي وخبرات العاملين ومستخدمي نظم المعلومات الإلكترونية(Al-Sartwi, 2020). وعليه أصبحت مخاطر الأمن السيبراني من أكبر التهديدات التي تواجه المنشآت وتؤثر على مستقبلها، حيث يترتب على تلك المخاطر العديد من الآثار السلبية؛ والتي تبدأ بتكاليف التقاضي وقد تنتهي لفقد المنشأة لسمعتها وفقد ثقة المساهمين وأصحاب المصالح فيها مما يؤثر على بقائها في السوق(Kamiya et al., 2021).

ودعت بيئة الأعمال العالمية الشركات للحفاظ على بنية تحتية رقمية آمنة لإجراء معاملاتها التجارية، ولذلك أصبحت إدارة المخاطر في الوقت الحاضر من الأهمية بمكان حيث أن جميع الشركات التي تتبنى تكنولوجيا المعلومات أصبحت عرضة لمخاطر الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى عواقب مؤسفة تؤثر عادة على الأصول الملموسة وغير الملموسة، ومن المحتمل أن تؤدى بالمنشأة إلى الإفلاس. كما أصبحت الأسواق المالية أهدافا جذابة بشكل متزايد لمجرمي الإنترنت، ويمكن للهجمات السيبرانية أن تثبط جهود الشمول المالي؛ لأنها إذا نجحت قد تردع العملاء عن تبني منتجات وخدمات مالية جديدة(Welburn, Strong, 2022).

كما نص **(الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016)** على أن مجلس إدارة الشركة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل بها، وللشركة تأسيس إدارة مستقلة للمخاطر طبقا لاحتياجاتها، وتقع على مجلس الإدارة مسئولية وضع استرتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة، وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل بها الشركة وعرض كل ذلك على المساهمين بشكل واضح.

وتتمثل الأهداف العامة للأمن السيبراني في الحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. **ويصف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA, 2017) الأمن السيبراني بأنه** عملية تنفيذ وتشغيل الضوابط وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى لحماية المعلومات والأنظمة من الأحداث الأمنية التي يمكن أن تعرضها للخطر عندما لا يتم منع الأحداث الأمنية، والتعافي من تلك الأحداث في الوقت المناسب. **كما يعرف الأمن السيبراني على أنه** مجموعة من التقنيات والعمليات والممارسات التي تحمي وتضمن حماية أصول المنشأة(No & Vasarhelyi, 2017). **كما عرفه المعهد القومي للمعايير والتكنولوجيا (NIST, 2018) بأنه** عملية حماية المعلومات عن طريق منع الهجمات واكتشافها والتصدي لها، وكذلك منع سوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الإلكترونية، ونظم الاتصالات التي تحتويها، لضمان توافرها وسلامتها ومصداقيتها وسريتها، وتأمين خصوصية البيانات. **كما أشارت دراسة (Al-Zyoud, 2020؛ Badawy, 2021) إلى أن الأمن السيبراني هو** مفهوم شامل يشمل أمن المعلومات وضمان المعلومات، فهو يشمل كل التقنيات والعمليات والضوابط المصممة لحماية الأنظمة والشبكات والمعلومات من الهجمات السيبرانية وتقليل أو منع الآثار المالية المرتبطة بها، كما يقلل برنامج الأمن السيبراني الفعال من مخاطر الهجمات والحوادث الإلكترونية ويحمي الجميع من سوء الاستخدام أو الاستخدام غير المصرح به للأنظمة والشبكات والتقنيات ذات الصلة.

ويرى الباحث أن الأمن السيبراني يمكن تعريفه بأنه التقنيات المتقدمة والمتطورة التي تساعد الدول والمنشآت على حماية الأنظمة والشبكات والمعلومات والفضاء السيبراني، والتي تحمي الجميع من الهجمات السيبرانية، بهدف تقليل أو منع الآثار المالية المرتبطة بها والاستخدام غير المصرح به للأنظمة والشبكات والتقنيات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بمخاطر الأمن السيبراني، فإنها تُعد من أكثر خمس تهديدات تواجه تدفق مسارات الإقتصاد العالمي نحو الازدهار (World Economic Forum, 2017)، كما أنها تعتبر من أكبر المخاطر التي تواجهها الشركات، فهي المخاطر التي تهدد عمليات الشركات بما فيها رسالة الشركة ورؤيتها أو سمعتها أو صورتها أو أصولها بسبب إمكانية الوصول غير المصرح به أو سوء الاستخدام أو التعطيل أو تدمير المعلومات (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2018). وأوضح البعض (فرج، 2022) و(Smith et al., 2023) أن الجرائم السيبرانية أو الإلكترونية هي مختلف جرائم الكمبيوتر والإنترنت في الوقت الحاضر، وبالرغم من الاختلافات بين بعض المصطلحات مثل الجرائم السيبرانية أو الإلكترونية أو الهجمات السيبرانية أو مخاطر الأمن السيبراني؛ إلا أنها تتفق في أنها تشير إلى الهجمات التي تتم بشكل متعمد أو غير متعمد عن طريق الإنترنت على الأجهزة الرقمية بما تتضمنه من معلومات وأدوات وتطبيقات وبرامج؛ وذلك من أجل سرقتها أو تعطيلها.

وقد قامت بعض الدراسات (Smith et al., 2023؛ Skarczinski et al., 2022؛ Romanosky, 2016) بتحديد أربعة أنواع لحوادث الأمن السيبراني، وهي :

أ- **خروقات البيانات:**

وهو الإفصاح المتعمد عن بيانات شخصية حساسة نتيجة لفقد أو سرقة المعلومات الرقمية، على سبيل المثال قيام أحد القراصنة أو الموظفين المتواطئين بسرقة أجهزة الكمبيوتر والتي تحتوي على معلومات شخصية خاصة بالموظفين أو عملاء الشركة، كذلك الإفصاح أو الاستخدام غير الملائم للمعلومات الشخصية على المواقع الإلكترونية، وأيضا امكانية استخدام المعلومات الشخصية المفصح عنها بشكل غير مصرح به في إجراء عمليات السرقة أو الغش المالي.

ب-**حوادث الأمن:**

وهي تعطيل الأنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات مثل (أجهزة الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت) أو تعطيل الملكية الفكرية الخاصة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات، مثل الهجمات التي تتسبب في تعطيل أجهزة الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت عن أداء الخدمات، وسرقة الملكية الفكرية، والتسلل إلى أجهزة وبرامج الشركة واستخدام أو استغلال وسرقة المعلومات الخاصة بالشركة عليها وتوقف خدمات الشركة.

ج- **جرائم انتهاك الخصوصية:**

وهي مشاركة المعلومات الشخصية والبيانات السرية وتتبع المواقع الإلكترونية، وكذلك امكانية إجراء اتصالات مع الآخرين من خلال الرسائل المزعجة (SPAM) على البريد الإلكتروني الخاص بهم.

د- **التصيد:**

وهي قيام الأفراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية مباشرة ضد أفراد آخرين أو شركات أخرى مثل الجرائم التي تتضمن سرقة المعلومات الخاصة بالحسابات الشخصية من المستخدمين، أو جرائم سرقة الكيان التي تقوم على استخدام المعلومات الشخصية الخاصة بأفراد آخرين في تحقيق مكاسب مادية.

وتأسيسا لما سبق، فقد أشارت بعض الدراسات(Florakis et al., 2020؛ Kamiya et al., 2021) إلى الآثار السلبية للمخاطر السيبرانية على المنشآت حيث تؤدي إلى تلف أو فقد بعض المعلومات المالية للمنشآت مما يؤثر على صافي أرباح المنشآت، وتؤدي إلى زيادة التكاليف وانخفاض الإيرادات. وبالتالي قد يكون لها تأثير سلبي على ثروة الملاك وسمعة المنشأة واحتمال تعرضها للدعاوى القضائية، كما أنها ستتعرض لتأثير سلبي على أسعار أسهم المنشآت وعلى تقييم أصحاب المصالح لقدرة المنشأة على الحفاظ على أمن المعلومات، كما أنها تضر بقدرة المنشأة على الابتكار واكتساب العملاء والحفاظ عليهم وعلى وضعها التنافسي في السوق.

ويرى الباحث أن مخاطر الأمن السيبراني تمثل أحد أهم المخاطر المحيطة بالمنشآت في البيئة العالمية والمحلية وأن المنشآت بحاجة إلى زيادة الوعي والمعرفة لدى جميع العاملين بالمخاطر السيبرانية التي تواجهها أو المتوقع مواجهتها وذلك لتعزيز القدرة على التصدي، كما أنه من المتوقع أن الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ربما يساهم في جودة التقارير المالية وترشيد قرارات الاستثمار ويعظم من قيمة المنشأة.

1/1/3 أهمية الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني

إن الاهتمام بالأمن السيبراني أصبح أمرًا بالغ الأهمية في عصر التكنولوجيا والاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية. حيث أن حماية البيانات والأصول الحساسة من التهديدات السيبرانية أصبح ضروريًا لضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على سمعة المنشآت. وفي هذا السياق، يُعد الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الشفافية

والمساءلة. ومن أهمية الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني(NIST, 2018؛ ISO/ IEC 2013؛ NCSC, 2019):

- تعزيز الشفافية والمساءلة: الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني يساهم في زيادة الشفافية حول الجهود المبذولة لمواجهة التهديدات السيبرانية. وهذا الإفصاح يعزز المساءلة ويظهر التزام المؤسسة بحماية البيانات والأنظمة الحساسة.
- تحسين الثقة والسمعة: عندما تُفصح المؤسسة عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني، فإنها تُظهر التزامها بالشفافية والمسؤولية تجاه أصحاب المصلحة. هذا الإفصاح يُعزز الثقة في المؤسسة ويحافظ على سمعتها في السوق.
- تحسين الوعي والاستعداد: نشر تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني يساعد في زيادة الوعي بالتهديدات السيبرانية وتحسين الاستعداد لمواجهتها. هذا المعلومات تُمكّن أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والشركاء، من فهم المخاطر والاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أنفسهم.
- تحسين عمليات إدارة المخاطر: عملية الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني تتطلب مراجعة وتقييم شامل للمخاطر والتحديات. هذه العملية تُساعد في تحسين عمليات إدارة المخاطر وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة التهديدات.
- الامتثال التنظيمي والقانوني: في العديد من القطاعات، يُعد الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني متطلبًا تنظيميًا أو قانونيًا. الامتثال لهذه المتطلبات يُعزز الثقة في المؤسسة ويحميها من العقوبات والمخاطر القانونية.
- تحسين التنسيق والتعاون: عندما تُفصح المؤسسات عن تقارير إدارة مخاطر الأمن السيبراني، فإنها تُسهّل التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية، مثل الحكومات والشركاء الصناعيين. هذا يُساعد في تبادل المعلومات والخبرات لمواجهة التهديدات بشكل أكثر فعالية.

2/1/3 دور المنظمات المهنية في تعزيز الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني

تلعب المنظمات المهنية دورا محوريا في تطوير وتنظيم مختلف المجالات المهنية، هذه المنظمات توفر إطارا لتبادل الخبرات والمعارف بين أعضاءها، كما تساهم في في وضع المعايير والأخلاقيات المهنية.

1/2/1/3 دور المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

وضع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إطارا للتقرير عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني في عام 2017، وذلك لدعم الشركات إرشادهم وتعزيز الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، ويتمثل الهدف الرئيس لهذا الإطار في توفير معلومات تقلل من حالة عدم اليقين بشأن قدرة المنشأة على إدارة مخاطر الأمن السيبراني. **ويشمل الإطار على ثلاثة أقسام هي: القسم الأول:** يتضمن وصفا سرديا لمخاطر الأمن السيبراني وسبل إدارتها ويشمل على تسعة عناصر وهي: طبيعة أعمال المنشأة وعملياتها الرئيسية، طبيعة المعلومات المعرضة للخطر، الأهداف المتوقعة من برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني، العوامل التي تؤثر على المخاطر الحتمية للأمن السيبراني مثل التكنولوجيا المستخدمة وأنواع الاتصالات ومقدمي الخدمة والتغييرات الجوهرية في البنية التكنولوجية والتنظيمية خلال الفترة، هيكل حوكمة مخاطر الأمن السيبراني، عملية تقييم مخاطر الأمن السيبراني، اتصالات الأمن السيبراني وجودة معلومات الأمن السيبراني، ضوابط الرقابة على برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني، عمليات الرقابة على برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني. **القسم الثاني:** يتضمن تأكيد الإدارة أن إعداد القسم الأول يتوافق مع المعايير التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تؤكد الإدارة على فعالية أنظمة الرقابة على مخاطر الأمن السيبراني. **القسم الثالث:** يشمل على رأي مراقب الحسابات بشأن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني للمنشأة وفعالية الضوابط المطبقة لتلبية أهداف الأمن السيبراني.

2/2/1/3 دور هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)

أصدرت هيئة سوق المالي والبورصات الأمريكية في عام 2018 دليلا يتضمن إرشادات للشركات الأمريكية المسجلة يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن الأمن السيبراني، **ويتكون الدليل من قسمين، القسم الأول يشمل على** مقدمة تتكون من ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: تناول تعريف الأمن السيبراني ومخاطره على المستثمرين والشركات وأسواق المالي وطرق حدوث المخاطر السيبرانية وأهدافها وآثارها السلبية، كما تناول أهمية الإفصاح عن ذلك للأطراف المعنية والمستفيدة وأثر ذلك على الشركة وعملياتها وموقفها المالي مع التحذير من

أهمية عدم إجراء أية تعاملات داخلية على الأسهم بواسطة الأطراف ذات العلاقة بالشركة في حالة حدوث أية حوادث سيبرانية وقبل الإصاح عن ذلك لجميع الأطراف.

العنصر الثاني: يتكون من دليل وإرشادات الإفصاح عن الأمن السيبراني والتي بدأت الهيئة في إصدارها منذ عام 2011 بالرغم من أنه لم يتم الإشارة صراحة إلى متطلبات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية التي تتعرض لها الشركات في هذا الدليل، إلا أن الشركات ملزمة بالإفصاح عن هذه المخاطر التي تتعرض لها الشركة وهذا ما حدث بالفعل حيث ازداد إفصاح الشركات عن الأمن السيبراني كعوامل مخاطرة.

العنصر الثالث: تناول هذا العنصر الغرض من إصدار عام 2018 وهو التوسع في متطلبات الإفصاح الصادرة في 2011 بإضافة بندين أساسيين وهما: 1- أهمية وجود سياسات وإجراءات بالشركات تتعلق بمخاطر الأمن السيبراني حيث يجب على الشركات إنشاء إجراءات ورقابة إفصاح فعالة تساعدها على أن تقدم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأحداث الجوهرية التي تتعلق بالأمن السيبراني.2- منع قيام الاطراف ذات العلاقة بتعاملات داخلية في حالة حدوث مخاطر تتعلق بالأمن السيبراني.

كما تكون القسم الثاني المتعلق بإرشادات الإصدار من عنصرين:

العنصر الأول: مراجعة القواعد التي تتعلق بالإفصاح عن مشكلات الأمن السيبراني ويتناول الأهمية النسبية وعوامل الخطر والموقف المالي ونتائج العمليات ووصف العمليات والإجراءات القانونية وإفصاحات القوائم المالية ومراقبة المجلس للمخاطر، ويشمل هذا العنصر على قواعد تتعلق بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، ومن أهمها: **أولا: الأهمية النسبية** حيث يجب على الشركات النظر في مدى أهمية مخاطر الأمن السيبراني عند إعداد التقارير الدورية السنوية (10-K) والربع سنوية (10-Q)، ويجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الأمن السيبراني الجوهرية في التقارير الدورية في الوقت المناسب وبصفة مستمرة بشكل كاف، ولكن في حال وجود معلومات جوهرية تتعلق بالأمن السيبراني فإنه يجب استخدام نموذج (8-K) أو نموذج (6-K) للإفصاح عنها فورا حيث يقلل ذلك من خطر الإفصاح الانتقائي وخطر حدوث التداول على أساس المعلومات غير العامة الجوهرية، وتتحديد جوهرية مخاطر الأمن السيبراني على أساس طبيعتها ومداها وحجمها المحتمل خاصة فيما يتعلق بصلتها بأي معلومات معرصة للخطر أو الأعمال التجارية ونطاق عمليات الشركة ومدى الضرر الذي يمكن أن تسببه هذه

المخاطر، ولا يعن ذلك قيام الشركات بالإفصاح التفصيلي مما يؤثر بالسلب على جهو الأمن السيبراني الخاصة بها، ولكن ما يجب الإفصاح عنه هو مخاطر الأمن السيبراني التي تعتبر هامة للمستثمرين وما يترتب عليها من آثار مالية أو قانونية أو إضرار بسمعة الشركة، واتخاذ خطوات لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والأطراف ذات العلاقة من تداول أوراقها المالية حتى يتم إعلام المستثمرين بشكل مناسب بالمخاطر المرتبطة بها.**ثانيا: عوامل الخطر** حيث يجب على الشركات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية بما في ذلك المخاطر التي تنشأ عند الاستحواذ، ومن المفيد أن تقوم الشركات بالأخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقييم الإفصاح عن عوامل الخطر المرتبطة بالأمن السيبراني:

- حدوث حوادث سابقة للأمن السيبراني وحدتها ومدى تكرارها.
- إحتمال حدوث والحجم المحتمل لحوادث الأمن السيبراني.
- مدى كفاية الإجراءات المانعة لخفض مخاطر الحوادث السيبرانية والتكاليف المرتبطة بها.
- خصائص عمليات الشركة التي تزيد من حدوث المخاطر السيبرانية الجوهرية بما في ذلك خصائص الصناعة.
- التكاليف المرتبطة بحماية الأمن السيبراني مثل التأمين على حوداث الأمن السيبراني.
- الإضرار بسمعة الشركة.
- القوانين والتنظيمات التي تتعلق بمتطلبات الأمن السيبراني وتكاليف ذلك.
- تكاليف التحقيقات التنظيمية والقضائية وحل مشكلات مخاطر الأمن السيبراني.

ثالثا: الموقف المالي ونتائج العمليات حيث يجب على الشركة الإفصاح عن أية أحداث من المحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على نتائج العمليات والموقف المالي بما في ذلك تكلفة أنشطة دعم الأمن السيبراني. **رابعا: وصف طبيعة النشاط** حيث يجب على الشركة الإفصاح عن المخاطر السيبرانية التي من شأنها التأثير الجوهري على المنتجات أو الخدمات أو العلاقات مع العملاء أو الموردين أو الموقف التنافسي. **خامسا: الإجراءات القانونية** فيجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقضايا وخاصة قضايا الأمن السيبراني سواء بالنسبة للشركة الأم أو الفروع. **سادسا: الإفصاح في القوائم المالية** فيمكن أن تؤثر حوادث الأمن السيبراني والمخاطر الناتجة عنها على القوائم المالية للشركة من خلال زيادة المصروفات المتعلقة بالتحقيق والاختراق وكيفية علاد ذلك، والخدمات القانونية وغيرها من الخدمات المهنية الأخرى، ومن

ناحية أخرى انخفاض الإيرادات وانخفاض التدفقات النقدية المستقبلية أو اضمحلال الأصول الفكرية أو غير الملموسة، وبالتالي فلابد من أن تقوم الشركات بتصميم نظم للتقرير المالي ونظم الرقابة لها لتوفير ضمان معقول بأن المعلومات الخاصة بنطاق وحجم التأثيرات المالية لمخاطر الأمن السيبراني تم أخذها في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب عندما تصبح المعلومات متاحة.

العنصر الثاني: يشمل على السياسات والإجراءات ويتكون من إجراءات رقابة الإفصاح والتعاملات الداخلية والتنظيمات والإفصاحات الانتقائية. **أولا: الإفصاح الخاص بالأجراءات والرقابة** حيث تعتبر سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الأمن السيبراني عناصر أساسية في إدارة المخاطر، ولذلك يجب على الشركات التأكد من سياسات وإجراءات شاملة تتعلق بالأمن السيبراني والتأكد من كفاية الإجراءات والرقابة المتعلقة بالإفصاح عن الأمن السيبراني وتقييم ما إذا كان لديها ضوابط وإجراءات إفصاح كافية معمول بها لضمان أن المعلومات المتعلقة بمخاطر الأمن السيبراني يتم تسجيلها والإبلاغ عنها إلى الموظفين المناسبين وصولا إلى رئيس مجلس الإدارة لمساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتسهيل مهمة تصميم سياسات وإجراءات تمنع المديرين والمسئولين وغيرهم من التعاملات على أسهم الشركة نتيجة حصولهم على معلومات جوهرية عن مخاطر الأمن السيبراني غير المعلنة. **ثانيا: التداول من الداخل** فإنه يجب على الشركات ومديريها وموظفيها وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة مراعاة الامتثال للقوانين المتعلقة بالتداول من الداخل فيما يتعلق بالمعلومات غير المعلنة حول مخاطر الأمن السيبراني بما في ذلك نقاط الضعف والاختراق، حيث يعتبر تداول هذه الاطراف على أساس معلومات جوهرية غير معلنة مخالفة للثقة والأمانة تجاه الشركة ومساهميها وقوانينها وقواعد التداول المعمول بها. **ثالثا: التنظيمات والإفصاح الانتقائي** حيث يجب على الشركة أن يكون لديها إجراءات للتأكد من عدم الإفصاح بشكل انتقائي عن معلومات غير معلنة تتعلق بمخاطر الأمن السيبراني قبل الإفصاح عن نفس المعلومات للجمهور.

وفي مارس 2022، أصدرت (SEC) تعديلات لتعزيز وتوحيد متطلبات الإفصاح المتعلقة بإدارة الأمن السيبراني، والإبلاغ عن الحوادث السيبرانية والتقارير المالية من قبل المنشآت لإعلام المستثمرين بشكل أفضل بإدارة مخاطر الأمن السيبراني واستراتيجيتها وحوكمتها، وتقديم إخطار في الوقت المناسب بحوادث الأمن السيبراني الجوهرية، وأرفقت

(SEC) هذه الإفصاحات بقاعدة تشريعية قانونية متمثلة بقانون الأوراق لمخاطر وحوادث الأمن السيبراني الأمريكي (Akingump, 2022؛ Trautman & Newman, 2022).

3/2/1/3 دور معهد المحاسبين القانونيين الكنديين (CPA-Canada, 2017) وهيئة سوق الأوراق المالية الكندية (CSA, 2017)

حيث قدمت إرشادات للشركات المقيدة بالبورصة تتعلق بكيفية الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، والإفصاح عن الآثار المحتملة لحوادث الأمن السيبراني، والإفصاح عن أنشطة الحوكمة للتخفيف من مخاطر وحوادث الأمن السيبراني. وذلك في القوائم المالية أو في مناقشات وتحليلات الإدارة من أجل توضيح الأمور ذات الأهمية النسبية والاتجاهات والمخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على أداء الشركات في المستقبل، وكذلك مدى تأثير حوادث ومخاطر الأمن السيبراني على البيانات المالية للشركات.

4/2/1/3 دور هيئة سوق المال السعودية (2019)

حيث أصدرت هيئة سوق المال السعودية دليلا إرشاديا للأمن السيبراني لمؤسسات السوق المالية، بهدف تحديد الضوابط المتعلقة بالأمن السيبرانيللشركات السعودية المقيدة بالبورصة والتي تساعد على تحسين إدارة مخاطر الأمن السيبراني من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية وتشريعات الأمن السيبراني السعودية. ثم تبعه بعد ذلك إصدار الإطار التنظيمي للأمن السيبراني لمقدمي الخدمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2020).

5/2/1/3 البنك المركزي الأردني (2018)

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التكيف مع مخاطر الأمن السيبراني كمفتاح رئيس لرفع كفاءة القطاع المالي والمصرفي في الأردن في مواجهة التحديات والمخاطر السيبرانية.

6/2/1/3 دور المنظمات المصرية في دعم الأمن السيبراني

أكد الدستور على أهمية الأمن السيبراني، **حيث نصت المادة (31) من الدستور المصري (2014)** على أن: "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون". وبناء على ذلك تم وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017–2021) ويتمثل الهدف الاستراتيجي لها في مواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات والمعلومات

وتطبيقاتها وخدماتها في شتى القطاعات الحيوية وتأمينها من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المصري بمختلف أطيافه. وتشمل الاستراتيجية العناصر التالية:

1- التحديات والمخاطر السيبرانية

وتتمثل في: خطر اختراق وتخريب البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخطر الإرهاب والحرب السيبرانية وخطر سرقة الهوية الرقمية والبيانات الخاصة.

2- أهم القطاعات الحيوية المستهدفة

والتي تشمل على الترتيب : قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الطاقة وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الصحة وخدمات الإسعاف العاجل وقطاع الإعلام والثقافة، بالإضافة إلى المواقع الرسمية للدولة والقطاعات ذات التأثير على النشاط الاقتصادي مثل التجارة والصناعة والزراعة والري والتعليم بمختلف مستوياته والاستثمار والسياحة.

3- العناصر الرئيسية لخطورة التهديدات السيبرانية

استنادها إلى تقنيات متقدمة ومتطورة، وسرعة وسهولة انتشارها، واتساع نطاق تأثيرها.

4- ركائز الاستعداد/ التوجه الاستراتيجي لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني

تتمثل في الدعم السياسي والمؤسسي والإطار التشريعي والإطار التنظيمي و التنفيذي والبحث العلمي والتطوير وتنمية صناعة الأمن السيبراني وتنمية الكوادر البشرية والخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.

5- تشكيل المجلس الأعلى للأمن السيبراني

وذلك لحماية البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويتبع مجلس الوزراء من خلال وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني والإشراف على تنفيذها، مع ضرورة تحديثها في ضوء التطورات المتلاحقة.

6- البرامج الاستراتيجية

تتمثل في برنامج لتطوير الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية.

7/2/1/3 دور البنك المركزي المصري (2021)

حيث أصدر البنك المركزي المصري تعليمات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، أنه يجب على البنك التأكد من قوة نزم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني لديه وأن تكون خاضعة لبرامج الحماية وإصلاح أي خلل، وأن يتم اختبارها بشكل دوري ومنتظم للتأكد من توفير المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب من أجل تقديم الدعم وتسهيل أداء عمليات البنك الأساسية والحيوية. ويلتزم البنك بالإقرار سنويا للبنك المركزي المصري عن أحداث الخسائر الفعلية المتعلقة بمخاطر التشغيل، ويشمل ذلك شرح تفصيلي للحدث وأسبابه والإجراءات التصحيحية التي قام البنك باتخاذها، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجمالي مبالغ الخسائر المحققة ، يجب على البنك أن يجمع معلومات عن التواريخ المرتبطة بأحداث مخاطر التشغيل، مثل تاريخ اكتشاف الحدث وتاريخ الخسارة وتاريخ إثبات الخسائر محاسبيا.

3/1/3 النظريات المحاسبية التي تدعم أهمية الإفصاح.

تُعتبر ممارسات الإفصاح في التقارير المالية السنوية ذات أهمية بالغة في تعزيز الشفافية والثقة المالية للمنشآت. ولفهم دوافع وأهمية الإفصاح المحاسبي، طورت الأدبيات المحاسبية عدة نظريات نظرية تُفسر هذه الممارسات. هذه النظريات تشمل نظرية الوكالة ونظرية الإشارات ونظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح. كل نظرية تُقدم منظوراً مختلفاً حول كيفية إستخدام المنشآت للإفصاح في تقاريرها المالية لتحقيق أهداف متنوعة كتقليل مشاكل الوكالة وإرسال إشارات إيجابية إلى السوق وإثبات شرعيتها وتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفين. سيتم استعراض هذه النظريات بالتفصيل لتوضيح الدور المهم للإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات.

1/3/1/3 نظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976: Agency Theory):

عقد الوكالة هو عقد يقوم بموجبه طرف أو أكثر (الأصيل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) بأداء بعض الأعمال نيابة عنه، وتتضمن علاقة الوكالة منح الوكيل سلطة اتخاذ القرارات (Jensen & Meckling, 1976). وعلى الرغم من ارتباط مصالح كل من الأصيل والوكيل بنفس الوحدة الاقتصادية، إلا أنه قد يحدث تعارض في المصالح، وهو ما يخلق مشاكل الوكالة. ويعتبر الفصل بين الملكية والإدارة هو المحرك الأساسي لوجود تعارض في المصالح بين الطرفين؛ نظرا لعدم تحقق سيطرة الملاك على الوحدة، ومن ثم تقوم الإدارة باستغلال موارد

الوحدة في تعظيم منافعها على حساب الملاك (Panda & Leepsa, 2017). والتعارض بين مصالح الطرفين يمكن تحديده في اتجاهين (Bosse 7 Phillips, 2016):

1- قد يحدث تعارض في فهم أو (توقع) كل منهما للجهود التي يجب أن يقوم بها الوكيل. فالأصيل يتوقع قيام الوكيل بمجهودات ذات مستوى معين (حيث تتوقف القيمة التي يتوقع الأصيل خلقها على هذه المجهودات)، في حين أن الوكيل قد يرغب في القيام بمجهودات ذات مستوى أقل أو تختلف عما يتوقعه الأصيل.

2- قد يحدث تعارض يتعلق بحجم المخاطر التي يتحملها الوكيل. فالأصيل يتوقع أن يتحمل الوكيل جزء من المخاطر المرتبطة بالعوائد المحققة، وهي قد تختلف عن درجة المخاطر التي يرغب الوكيل في تحملها. فكل منهما لديه تصورات مختلفة للتعامل مع المخاطر، ومن ثم قرارات التعامل معها.

ووفقاً لهذه النظرية، فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يلعب دوراً مهماً في تقليل مشاكل الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين الطرفين وتقليل عدم تماثل المعلومات. على سبيل المثال، قد يحاول المديرون تعظيم مكافآتهم الشخصية أو تجنب المخاطر على حساب تعظيم ثروة المساهمين. وللتقليل من هذه المشاكل الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، يلجأ المساهمون إلى وضع آليات رقابية وحوافز للمديرين. كما يطالبون بزيادة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للحصول على معلومات أكثر شفافية عن أداء الشركة. فالإفصاح يُمكّن المساهمين من رقابة أداء المديرين والتأكد من تصرفهم وفقاً لمصالحهم.

وفقاً لنظرية الوكالة، فإن زيادة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يُسهم في تقليل مشاكل الوكالة بثلاث طرق رئيسية:

1- تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين: الإفصاح الأوسع نطاقاً يزيد من شفافية المعلومات المتاحة للمساهمين، مما يُقلل من قدرة المديرين على إخفاء معلومات أو التلاعب بها.

2- تعزيز إمكانية رقابة المساهمين على أداء المديرين: زيادة الإفصاح توفر للمساهمين المعلومات اللازمة لمراقبة قرارات وتصرفات المديرين والتأكد من توافقها مع مصالحهم.

3- تحفيز المديرين على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين: إدراك المديرين لأن المساهمين سيراقبون أداءهم بشكل أوثق يحفزهم على اتخاذ قرارات تعظم ثروة المساهمين.

وبالتالي، تُعتبر نظرية الوكالة مبرراً قوياً لزيادة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية كوسيلة لتقليل مشاكل الوكالة والمحافظة على توافق مصالح المديرين والمساهمين.

2/3/1/3 نظرية الإشارات:

نظرية الإشارات تفسر دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية كوسيلة للشركات لإرسال إشارات إيجابية عن جودة أدائها إلى المستثمرين المحتملين. وفقاً لهذه النظرية، فإن الشركات ذات الأداء الجيد تستخدم الإفصاح الطوعي كطريقة لتمييز نفسها عن الشركات ذات الأداء الضعيف.

الأساس النظري لنظرية الإشارات هو وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين. فالشركات لديها معلومات أكثر عن أدائها المالي والتشغيلي مقارنة بالمستثمرين الخارجيين. هذا الاختلاف في المعلومات يجعل المستثمرين غير قادرين على التمييز بسهولة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء الضعيف.

لذلك، تسعى الشركات ذات الأداء الجيد إلى استخدام الإفصاح الطوعي في التقارير المالية كوسيلة لتقليل هذه الفجوة المعلوماتية وإرسال إشارات إيجابية عن جودة أدائها إلى السوق. فالإفصاح الطوعي يُمكّن هذه الشركات من التمييز نفسها عن الشركات الأخرى ذات الأداء الضعيف، مما يساعدها على جذب المزيد من الاستثمارات.

وفقاً لنظرية الإشارات، فإن الشركات ذات الأداء الجيد تكون لديها حوافز أكبر للإفصاح الطوعي عن معلومات مالية وتشغيلية إضافية في تقاريرها المالية. هذا لأن الإفصاح الطوعي يُعتبر وسيلة فعالة لإرسال إشارات إيجابية عن جودة أدائها إلى السوق. في المقابل، فإن الشركات ذات الأداء الضعيف لا تملك نفس الحوافز للإفصاح الطوعي لأنها قد لا تكون قادرة على إرسال إشارات إيجابية عن جودة أدائها.

ومن هذا المنطلق، تُعتبر نظرية الإشارات مبرراً قوياً لزيادة الإفصاح الطوعي في التقارير المالية. فالإفصاح الطوعي يُمكّن الشركات ذات الأداء الجيد من التمييز نفسها عن الأخرى، مما يُسهم في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين.

3/3/1/3 نظرية الشرعية:

نظريـة الشـرعية تفسـر دور الإفصـاح المحاسـبي فـي التقـارير الماليـة كوسـيلة للشـركات لإثبات شرعيتها وتوافقها مع التوقعات المجتمعية. وفقاً لهذه النظرية، فإن الشركات تسعى إلى الحصول على قبول واعتراف المجتمع من خلال ممارسات الإفصاح في تقاريرها المالية.

الأساس النظري لنظرية الشرعية هو أن الشركات لا تعمل في فراغ، بل هي جزء من نظام اجتماعي أوسع يضم مختلف الأطراف المتأثرة بأنشطتها.

ولكي تحافظ الشركة على استمرارها وتطورها، عليها أن تتصرف بطريقة تتوافق مع التوقعات والقيم المجتمعية السائدة. فإذا فشلت الشركة في الوفاء بهذه التوقعات، فقد تفقد شرعيتها في نظر المجتمع مما قد يضر بها.

من هذا المنظور، يُعتبر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وسيلة مهمة للشركات لإثبات شرعيتها وتوافقها مع التوقعات المجتمعية. فمن خلال الإفصاح، تُظهر الشركة للمجتمع أنها تعمل وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة، وكذلك أنها تُسهم بشكل إيجابي في المجتمع. هذا يدعم شرعية الشركة ويعزز قبول المجتمع لها. على سبيل المثال، قد تُفصح الشركة عن التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو عن مساهماتها في التنمية المجتمعية. هذا النوع من الإفصاح يُظهر للمجتمع أن الشركة تتصرف بطريقة مسؤولة وتتوافق مع التوقعات المجتمعية، مما يدعم شرعيتها. وبالتالي تُعتبر نظرية الشرعية مبرراً قوياً لزيادة الإفصاح في التقارير المالية كوسيلة لإثبات توافق الشركة مع التوقعات المجتمعية والحفاظ على شرعيتها في نظر المجتمع.

4/3/1/3 نظرية أصحاب المصالح:

نظريـة أصـحاب المصـالح تفسـر دور الإفصـاح المحاسـبي فـي التقـارير الماليـة كوسـيلة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة (أصحاب المصالح). وفقاً لهذه النظرية، فإن الشركات تسعى إلى استخدام الإفصاح لإرضاء مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين والموظفين والعملاء والموردين والحكومة والمجتمع المحلي.

والأساس النظري لنظرية أصحاب المصالح هو أن الشركة لا تعمل بمعزل عن محيطها، بل هي جزء من نظام اجتماعي أوسع يضم مختلف الأطراف ذوي المصلحة. هؤلاء الأطراف لهم حقوق ومصالح متنوعة في الشركة، وتأثير متباين على نجاحها وبقائها على المدى الطويل. لذلك، فإن نجاح الشركة وديمومتها مرتبط بقدرتها على تلبية احتياجات هؤلاء الأطراف والحفاظ على رضاهم.

من هذا المنطلق، يُعتبر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وسيلة مهمة لتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح المختلفين. فالمساهمون يحتاجون لمعلومات عن الأداء المالي والتشغيلي للشركة لاتخاذ قرارات استثمارية، بينما يهتم الدائنون بالمعلومات المتعلقة بسيولة الشركة ومخاطر الائتمان. كذلك يحتاج الموظفون لمعلومات عن فرص النمو والتطور، والعملاء والموردون لمعلومات عن جودة المنتجات والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة والمجتمع المحلي لهما مصالح في الحصول على معلومات عن مساهمات الشركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، فإن زيادة الإفصاح في التقارير المالية تُسهم في تلبية احتياجات هذه الأطراف المتنوعة.

ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح، فإن الشركات التي تُفصح بشكل أوسع عن المعلومات المالية والتشغيلية والاجتماعية والبيئية ستكون أكثر قدرة على إرضاء مختلف أصحاب المصالح. وبالتالي، تُعتبر هذه النظرية مبرراً قوياً لزيادة الإفصاح في التقارير المالية.

2/3 قيمة المنشأة

لقد اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة، وخاصة بعدما تغير الهدف الذى تسعى الإدارة إلى تحقيقه من العمل على تعظيم ربحية المنشأة إلى العمل على تعظيم قيمتها (Islam et al., 2022). وتتحدد قيمة المنشأة بالقيمة السوقية لأسهمها، وتمثل مقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على الأسهم، ولتحديدها أهمية كبيرة تنعكس على كل من: 1- **المستثمرين** لأنها تُعد انعكاسا لربحيتها الحالية وأرباحها الموزعة مستقبلا، **2- الدائنون** لأنها مؤشر على حجم السيولة لدى المنشأة وقدرتها على سداد قروضها والتزاماتها، 3- **الإدارة** لما يترتب عليها من قرارات حالية ومستقبلية، حيث أن قيمة المنشأة تعني تدعيم لقدرتها التنافسية في السوق وجذب مستثمرين جدد مما يزيد من أسعار أسهمها، وتكون قيمة المنشأة أقل مع مخاطر الأمن السيبراني بسبب القيمة الحالية لمجموع التكاليف التي تتحملها المنشأة من تلك المخاطر، واستثمارات إدارة المخاطر للتخفيف من الهجمات المستقبلية، والتعويضات التي يطلبها أصحاب المصالح مقابل تعرضهم للمخاطر السيبرانية (Kamiya et al., 2021).

1/2/3 مفهوم قيمة المنشأة

تعبر قيمة المنشأة عن القيمة الحقيقية الفعلية للأصول في السوق، ومدى قدرة إدارة المنشأة في خلق منافع اقتصادية مستقبلية تساوي أو أكبر مما هو متوقع، من خلال الاستغلال

الأمثل للموارد والفرص المتاحة في الأجلين القصير والطويل، وحماية أصولها من أي مخاطر وتهديدات سيبرانية حالية أو متوقعة في الفضاء السيبراني المحيط بالمنشأة، ووضع سيناريوهات وإجراءات واضحة للتعامل مع أي أزمة أو ظروف طارئة قد تحدث بمرور الزمن (موسى، 2023). كما عرفها (Opanyi, 2019) بأنها مقياس اقتصادي يعكس القيمة السوقية للمنشأة بأكملها. وأشارت دراسة (أحمد، 2019) أن مفهوم قيمة المنشأة يتحدد في ضوء ثلاث قيم مختلفة، وهي:

أ- القيمة السوقية: هي عبارة عن قيمة المنشأة في السوق والتي تعكس قيمة الأسهم الخاصة بهذه المنشأة حسب سعر التداول في سوق الأوراق المالية، وفي هذه الحالة فإن القيمة السوقية هي عبارة عن مجموع قيم الأسهم كما يتم تحديدها من خلال البورصة، وفي حالة عدم وجود تداول للأسهم والسندات فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية تعويضا عن ذلك والذي يطلق عليه المدخل النقدي. وهذا المدخل يقيس قيمة المنشأة من وجهة نظر قدرة الأصول التي تملكها المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية.

ب- القيمة الدفترية: هي عبارة عن القيمة التاريخية أو قيمة الأصول أو الالتزامات كما تعكسها البيانات المحاسبية أو المركز المالي، وهي بيانات تاريخية تعكس قيمة الأصول أو الالتزامات في تاريخ إعداد المركز المالي.

ج- قيمة التصفية: هي قيمة المنشأة في حالة خروجها من النشاط أو تصفيتها، وتعكس هذه القيمة صافي قيمة بيع الأصول أي قيمة ما ينبغي أن يحصل عليه الملاك بعد سداد جمع الالتزامات.

2/2/3 مداخل قياس قيمة المنشأة

يمكن قياس قيمة المنشأة بطرق مختلفة، فقد تستخدم مقاييس تعتمد على المعلومات المحاسبية فقط أو مقاييس تعتمد على المعلومات المحاسبية والسوقية معا (Tobin's Q)، فقد أشارت العديد من الدراسات (السيد وآخرون، 2020؛ أحمد، 2019؛ صالح وعلي، 2021؛ Tosun,2021؛ Amir et al., 2018؛ Islam et al., 2022؛ عفيفي، 2021؛ Masuch et al., 2022) إلى ضرورة الجمع بين المدخلين المحاسبي والسوقي كأساس للتقييم، لضمان الاستفادة من مزايا كلا منهما.

وقد أشار (dakhlalh et al., 2020) إلى أن هذا المقياس يُعد أداة فعالة لتقييم قيمة المنشأة، وذلك لأنه يقيم أداء المنشأة على المدى الطويل، وبالتالي يعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بناء على المعلومات الحالية والمستقبلية. ويتم قياس هذا المتغير باستخدام نموذج (Tobin's Q) وهو مقياس للقيمة السوقية للمنشأة ويحسب قيمة المنشأة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}}$$

3/2/3 أهمية المعلومات المحاسبية في إيصال قيمة المنشأة

تعد المعلومات المحاسبية حجر الأساس في أي منشأة، فهي تعد عنصر بط وتنسيق بين تنظيمات وفروع المنشأة، حيث أن جودة أي قرار يعتمد في الأساس على جودة المعلومات المتعلقة به، فهي بمثابة الدفة التي تقود المنشأة ومتخذي القرار فيها، ومن وجهة نظر أخرى فإن المعلومات المحاسبية هي حلقة وصل بين المنشأة والمستفيدين من خلال تقديم التقارير المعدة والناتجة عن معالجة الأحداث المالية في المنشأة وقياس العمليات فيها، لذا فإن وجود وتدفق المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية ليست ثانوية، ولكنها ضرورة ملحة لعمل المنشأة وإظهار مدى نجاحها وقدرتها على الاستمرار(القصاب، 2017).

ويكمن دور المعلومة المحاسبية المفصح عنها من خلال دورها في عملية صنع القرار ودرجة موثوقيتها، ويعتبر الهدف العام من التقارير المالية هو توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تتمتع بالموثوقية العالية والتمثيل الصادق(Hassan & Melegy, 2014).

3/3 جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية نقطة محورية في العديد من الدراسات، وبالرغم من ذلك فإنه ليس هناك تعريف موحد بشأنها، فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها مدى القدرة على استخدام المعلومات في التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. وتتفق تلك التعريفات مع ما أشار إليه الغطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,2010) في الفصل الأول بأن الهدف الرئيس للتقارير المالية هو توفير معلومات مالية عن وحدة التقرير والتي تعتبر مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين والمحتملين، وذلك في اتخاذ قرارات حول توفير موارد للوحدة. وفي

الفصل الثالث بأن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة تنطبق على المعلومات الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي يتم توفيرها بطرق أخرى، حيث تشتمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على الملاءمة والتمثيل العادل. كما عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) بأنها وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب.

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها القدرة على توصيل المعلومات المناسبة في التوقيت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح الحاليين والمرتقبين وأن تكون المعلومات ملائمة وتعبر بصدق عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، وأن تكون قابلة للمقارنة والفهم، من أجل تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بنتائج التقارير المالية مما يدفعهم لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

1/3/3 نماذج قياس جودة التقارير المالية

تم استخدام العديد من النماذج لقياس جودة التقارير المالية في العديد من الدراسات السابقة، وفيما يلي بعض نماذج القياس:

1- نموذج النقاط المعيارية

يعتمد هذا النموذج على حساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إعطاء أوزان نسبية للخصائص النوعية الأساسية، وكذلك الخصائص النوعية المعززة، (خليل، 2019). ويعتبر نموذج النقاط المعيارية من أهم النماذج التي تلائم طبيعة البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها في صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.

2- نموذج جودة الاستحقاق

يعتبر هذا النموذج من النماذج الهامة لقياس جودة التقارير المالية، ويعتمد على أساس الاستحقاق في المحاسبة، من حيث الاعتراف بالايرادات والمصروفات الآجلة بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، ويركز نموذج جودة الاستحقاق على درجة عدم اليقين في التطابق بين التدفقات النقدية والمبالغ المستحقة، فكلما زاد التغير في التطابق بين مستحقات الشركة وبين التدفقات النقدية خلال دورة التشغيل كلما انخفض

مستوى جودة الاستحقاق وتزايدت إدارة الأرباح، وبالتالي انخفض مستوى جودة التقارير المالية للشركة (خليل، 2019).

3- نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتميز هذا النموذج بأنه مقياس مباشر لجودة التقارير المالية ويعتمد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وذلك طبقا للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر 2010 عن كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة، وتتمثل هذه الخصائص في الخصائص النوعية الأساسية وهي الملاءمة وامكانية الاعتماد عليها، والخصائص النوعية المعززة وهي القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم والتوقيت المناسب.

2/3/3 العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وجودة التقارير المالية

يتمثل الهدف الرئيس لمعايير التقارير المالية الدولية في زيادة جودة التقاير المالية من خلال دعم الشفافية، باعتبار أن التقارير المالية هي المنتج الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بمعالجة الأحداث الاقتصادية المختلفة وعرضها لإنتاج معلومات ذات جودة عالية تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة (مسعود، 2020).

وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يعتبر محاولة لتضييق فجوة الاختلاف بين الدول بهدف تعزيز التعاون بين أسواق رأس المال، وتوفير أكبر قدر من المصداقية والشفافية، من خلال الالتزام بحدود معينة في الإفصاح سواء من ناحية الكم أو الكيف، وهو الأمر الذي ينعكس على على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية.

3/3/3 منهجيات تعزيز جودة التقارير المالية (Assessment of Financial Reporting Quality: Theorical Background, 2022).

- النهج التشغيلي: من خلال استخدام نهج تشغيلي لتحديد وتقييم جودة التقارير المالية، وذلك من خلال إنشاء إطار أكثر تنظيما لتقييم البيانات المالية، وبعد التأكيد على هذه المبادئ، يمكن للمنظمات التأكد من أن التقارير المالية أكثر قابلية للفهم والاتساق، مما يؤدي إلى تقييمات أفضل للجودة.

- إطار الخصائص النوعية: يعد تنفيذ إطار يعمل على مواءمة البيانات المالية مع الخصائص النوعية المحددة أمر بالغ الأهمية، حيث أن الامتثال لهذه الخصائص يمكن أن يوفر أساسا أوضح لتقييم جودة التقارير المالية، من خلال نهج منظم لتحديد مدى تلبية التقارير المالية لمعايير الجودة المعمول بها.
- التعقيب والتحسين المستمر: يمكن أن يؤدي دمج آليات التغذية العكسية في عملية تقييم جودة التقارير المالية إلى التحسين بشكل كبير، من خلال مراجعة وتحديث منهجيات التقييم بانتظام بناء على تعليقات المستخدمين والمعايير المتغيرة، حيث يمكن للمنظمات التأكد من أن تقاريرها المالية تظل ذات صلة وعالية الجودة.

وجميع هذه المنهجيات تهدف إلى تعزيز موثوقية وفعالية التقارير المالية.

4 ـ منهجية الدراسة

يمكن بيان منهجية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1/4 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2020) إلى (2024)، وسوف يقوم الباحث باختيار عينة الدراسة بناء على بعض المحددات وهي: توافر بيانات كافية خلال فترة الدراسة في التقارير المالية لحساب متغيرات الدراسة، وأن تكون الشركات بها إدارة مخاطر أمن سيبراني، وقد مضى على قيدها في البورصة أكثر من خمس سنوات، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الإندماج خلال فترة الدراسة، واستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2/4 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

سيتم توضيح طرق قياس المتغيرات على النحو التالي:

1/2/4 المتغير المستقل: الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني

قامت الدراسات السابقة بقياس الكشف عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني من خلال تحليل النصوص السردية واستخدام مؤشرات تم إنشاؤها ذاتيا، مع التركيز على الإفصاحات الاختيارية مثل نموذج 10-K من خلال أربعة أبعاد وهي الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والآثار المالية (Ramirez et al., 2022).

وفي استراليا هناك طرق للتحقق من شفافية الإفصاح في التقارير المالية، ومنها ما تم عرضه في دراسة (Hassan et al., 2007): **جمع البيانات** من التقارير المالية السنوية، والعمل **بمؤشر الإفصاح** بناء على عرض AASB 1033 حيث يعمل هذا المؤشر كأداة لقياس شفافية الإفصاح ويساعد استخدام مؤشر موحد في تحديد مستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح، والتحليل الإحصائي وحجم الشركة حيث أنه يمكن أن يكون لدى الشركات الكبيرة ممارسات إفصاح مختلفة مقارنة بالشركات الأصغر.

2/2/4 المتغير التابع: قيمة المنشأة

يقصد بقيمة المنشأة المقابل أو الثمن الذي يراه أصحاب المصالح في المنشأة أنه يعبر عن قيمتها (الصيرفي، 2016)، وسوف يعتمد الباحث على استخدام نموذج (Tobin's Q)، حيث يعد من أكثر النماذج دقة واستخداما في الدراسات السابقة (مليجي، 2018؛ عبدالحليم، 2019؛ Hassanein et al., 2019؛ عبدالرحيم، 2018؛ Cahan et al.,2016؛ Azmat, 2014) بالإضافة إلى أنه يعد المقياس الأنسب من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة، كما أن المقياس يقلل من أخطاء التقدير لأنه يعتمد على بيانات فعلية حالية، وبالتالي يزيد من دقة القياس، ويمكن قياسها كما يلي:

Tobin's Q =(القيمة السوقية لحقوق الملكية+ القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات)/القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.

حيث أن :

القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المصدرة * سعر إقفال السهم في آخر يوم في السنة.

وكلما كانت نسبة Tobin's Q أكبر من الواحد، كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع وزيادة قيمة المنشأة، ويدل على زيادة قدرة المنشأة على الاستثمار، ووجود فرص أفضل للنمو في المستقبل.

كما سيستخدم معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء يعتمد على البيانات المحاسبية ويتم حسابه من خلال صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول (مليجي، 2018؛ Nguyen et al., 2016).

3/2/4 المتغير الوسيط: جودة التقارير المالية

تتضمن جودة التقارير المالية جميع المعلومات المالية وغير المالية المفيدة في اتخاذ القرار، ووفقا لما جاء بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB)، ومجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة (ASB)، فإن جودة التقارير تمثل القوائم المالية التي توفر معلومات دقيقة وعادلة عن حقيقة المركز المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة (Okafor, 2018)، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية من أهمها: إدارة الأرباح، وآليات الحوكمة، والمعايير المحاسبية، والتحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، وهيكل الملكية، وخصائص مجلس الإدارة، ونظم المعلومات المحاسبية (صالح وآخرون، 2016؛ عبدالحليم، 2019؛ Cuong & Ly, 2017؛ عبدالدايم، 2017). ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة نماذج مختلفة يمكن استخدامها لقياس جودة التقارير المالية، وسوف يعتمد الباحث على نموذج عدم تماثل المعلومات في قياس جودة التقارير المالية اتفاقا مع الدراسات السابقة (عرفة ومليجي، 2016؛ سمعان، 2018؛) وقد تناولت الدراسات السابقة عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات منها: المقاييس المرتبطة بتداول أسهم الشركة، والمقاييس المرتبطة بفرص الاستثمار المتاحة أمام الشركة، والمقاييس المرتبطة بأسعار أو عوائد أسهم الشركة في السوق، واستنادا للدراسات السابقة سيتم الاعتماد على مقياس درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين عن أرباح الشركة كمؤشر لعدم تماثل المعلومات، أي أنه كلما زادت درجة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، ويمكن قياسها كما يلي:

$$IASYM^{it} = \frac{\mathrm{EPS^{it}} - \mathrm{MFEPS^{it}}}{\mathrm{SP^{it}}}$$

حيث أن:

- IASYM: تمثل عدم تماثل المعلومات للشركة (i) في نهاية السنة (t).
- EPS: تمثل ربحية السهم للشركة (i) في نهاية السنة (t).
- MFEPS: تمثل متوسط توقعات المحللين الماليين عن ربحية السهم للشركة (i) في نهاية السنة (t).
- Sp: تمثل سعر السهم للشركة (i) في السنة (t).

4/2/4 المتغيرات الرقابية

هناك بعض المتغيرات التي التي تؤثر على المتغير التابع والمتغير المعدل ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعدل والمتغير التابع، ومن أهم هذه المتغيرات: حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، جودة آليات الحوكمة، نوع مكتب المراجعة. واستنادا للدراسات السابقة يمكن قياس المتغيرات الرقابية من خلال:

- حجم الشركة (F Size): يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياسا على (شرف، 2018؛ حسين، 2018؛ Rodrigues et al., 2017)
- الرافعة المالية (LEV): إجمالي الالتزامات في نهاية العام على إجمالي الأصول في نهاية العام، قياسا على (مليجي، 2015؛ Ramadan, 2018؛ Alshhadat, 2017)
- جودة آليات الحوكمة (CGQ): هو مقياس تجميعي لقياس جودة آليات الحوكمة داخل الشركة، حيث يأخذ القيمة من (0) إلى (9) حسب مدى توافر مؤشرات جودة آليات الحوكمة، قياسا على (الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016؛ مليجي، 2018) استقلال أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة، عدم الجمع بين منصبي رئيس كجلس الإدارة والعضو المنتدب، استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وجود دليل عمل للجنة المراجعة، وجود لجنة للحوكمة، وجود لجنة لإدارة المخاطر.
- نوع مكتب المراجعة (Audit YPE): يتم قياسه من خلال متغير وهمي (1) في حالة ما إذا كان مكتب المراجعة من Big 4 أو مرتبط معها، و (0) إذا كان غير ذلك، قياسا على (مليجي، 2015؛ شرف، 2018؛ Hassanein et al., 2019).

5 ـ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

سيتم عرض النتائج والتوصيات من خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة

1/5 النتائج

تتمثل أهم النتائج فيما يلي:

1- هناك اختلاف في نتائج الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قيمة المنشأة.

2- تظهر بعض الآثار السلبية أحيانا للإفصاح عن المخاطر خلال المدى القصير.

3- اختلاف البيئة والثقافة يؤثر على رغبة الإدارة في الإفصاح بشفافية عن جميع المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية.

4- زيادة دررجة الإفصاح عن تقارير إدارة مخاطر الأمن السيبراني يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية.

5- جودة التقارير المالية له تأثير إيجابي على قيمة المنشأة.

2/5 التوصيات

تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

1- الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة في الشركات للحد من حرية الإدارة في عدم الإفصاح عن الأخبار السيئة، وتعزيز شفافية المعلومات مما يزيد من جودة التقارير المالية.

2- ضرورة اهتمام البورصة المصرية بنشر ثقافة الإفصاح والشفافية للشركات المقيدة بها، وكذلك وضع حد أدنى كمؤشرللإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في التقارير المالية.

3- ضرورة قيام الجهات التنظيمية بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية، وخاصة المعايير المتعلقة بالإفصاح عن الأمن السيبراني.

3/5 مجالات البحث المستقبلية

1- أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على خطر انهيار الأسهم – دراسة تطبيقية.

2- أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على العلاقة بين جودة المراجعة والتخصص النوعي لمكتب المراجعة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- الرشيدي، طارق عبد العظيم، السيد، داليا عادل، 2019، أثر الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في التقارير المالية على أسعار الأسهم وأحجام التداول- دراسة مقارنة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص 439-487.
- بدوي، هبة الله عبد السلام، 2021، أثر جودة ومستوى التوكيد على برنامج إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرارات المستثمرين المصريين غير المحترفين- دراسة تجريبية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص ص 1-56.
- بريك, دعاء أحمد سعيد فارس. (2021). أثر جودة التقارير المالية على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة "دراسة اختبارية في سوق الأوراق المالية المصرية". ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***, 5(2), 437-380. doi: 10.21608/aljalexu.2021.186534
- حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى، (2020)، أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد 4، عدد 1، ص ص 1-61.
- حسن، دينا كمال عبدالسلام، (2020)، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا COVID19 دراسة ميدانية، ***مجلة البحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد 41، ص ص 49-116.
- حسين، محمود محمد عبد الرحيم، 2021، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية، ***مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص ص 19-87.

- سالم، أحمد عبدالراضي سلمان محمد، و سلامة، صلاح حسن علي. (2015). دور المعلومات المحاسبية في تعظيم قيمة المنشاة من خلال ترشيد القرارات: دراسة ميدانية وتطبيقية.***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، ع 2، 563 – 584 .
- سعادة، طارق إبراهيم، (2019)، إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير – دراسة تحليلية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 23، عدد 2، ص ص 1–95.
- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (2018). المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأوراق المالية (منهج إمبريقي). ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4.
- شحاته، السيد شحاته، 2022، نحو دور فاعل للمراجع الداخلي في إدارة مخاطر الأمن السيبراني في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، كلية التجارة، جامعة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص ص 26–37.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (2018). أثر مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 3.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمد (2018)، قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.
- عبدالحليم، أحمد حامد، (2019)، قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. ***مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربيه***،8(2), 88–29 .

- علي، محمود أحمد، علي، صالح علي صالح، 2021، أثر إفصاح الشركات عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرار الاستثمار بالأسهم- دراسة تجريبية، ***مجلة الإسكندرية للحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص 1-48.
- عيسى، عارف محمود كامل، محمد، سمير إبراهيم عبدالعظيم، 2022، قياس أثر الثالوث المظلم كسمات شخصية على اتجاهات المحاسبين نحو الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني: دراسة شبه تجريبية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص 129-195.
- فرج، هاني خليل فرج، 2022، أثر توكيد مراقب الحسابات على مزاعم الإدارة عن إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني على قرار الاستثمار بالأسهم-دراسة تجريبية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ص ص 129-209.
- كعموش، شريف علي خميس ابراهيم، أثر بدائل إفصاح البنوك عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني على أحكام عملائها والمستثمرون في أسهمها: دراسة تجريبية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 11، العدد 3.
- مليجي، مجدي عبدالحكيم، (2015)، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، 2016، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص 203-254.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (2017)، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، ***معهد الإدارة العامة***، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع.

- مليجـي، مجـدي مليجـي عبـدالحكيم، (2018)، تحليـل العلاقـة بـين الاحتفـاظ بالنقديـة والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة المنشأة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4.
- يعقوب، إبتهاج إسماعيل وآخرون، 2022، مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية في سوق العراق للأوراق الالية على وفق المتطلبات الدولية: دراسة اختبارية، ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، العدد الأول، المجلد التاسع، ص ص 1403-1430.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ashraf, M. (2020). The Role of Market Forces and Regulation in Disclosure: Evidence from Cyber Risk Factors, ***Doctoral Dissertation***, The University of Arizona.
- Cheng, X., Hsu, C., & Wang, T. D. (2022). The Impact of Cybersecurity Disclosure on Investment Decisions. ***Communications of the Association for Information Systems***, 50(1), 26.
- Cheong, A., Yoon, K., Cho, S., & No, W. G. (2021). Classifying the Contents of Cybersecurity Risk Disclosure through Textual Analysis and Factor Analysis. ***Journal of Information Systems***, 35(2), 179-194.
- Cremer F, Sheehan B, Fortmann M, Kia AN, Mullins M, Murphy F, Materne S. Cyber Risk and Cybersecurity: a Systematic Review of Data Availability. Geneva Pap Risk Insur Issues Pract. 2022;47(3):698-736. Doi: 10.1057/s41288-022-00266-6. Epub 2022 Feb 17. PMID: 35194352; PMCID: PMC8853293.
- Fortin, Anne and Heroux, S., (2020). Cybersecurity Disclosure by the Companies on the SPP/TSX60, Index, vol:19, Issue:2, June, pp:73-100.

- Gao, L., Calderon, T. G., & Tang, F. (2020). Public Companies' Cybersecurity Risk Disclosures. ***International Journal of Accounting Information Systems***, 38, 100468, www.sciencedirect.com.
- Heinle, M. S., and Smith, K. C. (2017). A Theory of Risk Disclosure. Review of Accounting Studies, Vol. 22, No. 4, pp. 1459-1491.
- Janvrin, Diane J., and Tawei Wang. (2019) Implications of Cybersecurity on Accounting Information. ***Journal of Information Systems*** 33.3 (2019): A1-A2. https://doi.org/10.2308/isys-10715
- Michele L. Frank, Jonathan H. Grenier, Jonathan S. Pyzoha; How Disclosing a Prior Cyberattack Influences the Efficacy of Cybersecurity Risk Management Reporting and Independent Assurance**.** ***Journal of Information Systems*** 1 September 2019; 33 (3): 183–200. https://doi.org/10.2308/isys-52374
- Ramirez, M., Ariza, L., and Miranda, M., (2022). The disclosures of Information on Cybersecurity in Listed Companies in Latin America-Proposal for a Cybersecurity Disclosure Index. ***Journal of sustainability***, 14(3). https://www.mdpi.com/2071-1050/14/3/1390
- Yang, L., Lau, L., and Gan, H. (2020). Investors' Perceptions of the Cybersecurity Risk Management Reporting Framework. ***International Journal of Accounting and Information Management***, Vol. 28 (1), pp. 167-183.
- Alsadoun, A. A., & Albaz, M. M. (2025). The impact of cybersecurity risk disclosure and governance on firm value and stock return volatility. ***Journal of Governance and Regulation***, *14*(1), 194–205. https://doi.org/10.22495/jgrv14i1art18.

- Cuong N.T. & Ly, D.T. (2017) Measuring and Assessing The Quality of Information on The Annual Vietnam Stock Market. International Research Journal of Finance and Economis.

- Alsadoun, A. A., & Albaz, M. M. (2025). The impact of cybersecurity risk disclosure and governance on firm value and stock return volatility. Journal of Governance and Regulation, 14(1), 194–205. https://doi.org/10.22495/jgrv14i1art18

- Morse, E. A., Raval, V., & Wingender, J. R. (2017). SEC cybersecurity guidelines: Insights into the utility of risk factor disclosures for investors. Business Lawyer, 73(1), 1–34.

- Awan, T. M., & Pitafi, Z. R. (2024). Perspective Chapter: Cybersecurity and Risk Management—New Frontiers in Corporate Governance. IntechOpen. https://doi.org/10.5772/intechopen.1005153

- Bansal, G., & Axelton, Z. (2023). Impact of Cybersecurity Disclosures on Stakeholder Intentions. Journal of Computer Information Systems, 1–14. https://doi.org/10.1080/08874417.2023.2180785

- Al Amosh, H., & Khatib, S. F. A. (2024). Cybersecurity Transparency and Firm Success: Insights From the Australian Landscape. Australian Economic Papers. https://doi.org/10.1111/1467-8454.12385

- Cortez, E. K., & Dekker, M. (2022). A Corporate Governance Approach to Cybersecurity Risk Disclosure. European Journal of Risk Regulation, 13(3), 443–463. https://doi.org/10.1017/err.2022.10

- Mahdi Sahi, A., Mahdi Sahi, A., Abbas, A. F., & F. A. Khatib, S. (2022). Financial reporting quality of financial institutions: Literature review. Cogent Business & Management, 9(1). https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2135210

- Bian, W. (2023). Analysis of the Influence of Accounting Information Disclosure on Investors' Decision-Making in Corporate Social Responsibility Report. Transactions on Economics, Business and Management Research, 3, 160–165. https://doi.org/10.62051/axdjap82

- Maghfirotuzzahro, F., Aryani, A. T. D., & Gunawan, A. (2024). Kualitas Laporan Keuangan Ditinjau dari Enterprise Risk Management. Jurnal Akuntansi Dan Audit Syariah (JAAiS), 5(2), 194–209. https://doi.org/10.28918/jaais.v5i2.9096

- Harjanto, K. (2024). The Analysis of Financial Reporting Quality and Firm Value. Copernican Journal of Finance and Accounting, 12(3), 27–41. https://doi.org/10.12775/cjfa.2023.014

- Assessment of Financial Reporting Quality: Theoretical Background. (2022). Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, 141–150. https://doi.org/10.1108/s1569-37592022000109b009

- Hassan, M. S., Percy, M., & Stewart, J. D. (2007). The transparency of derivative disclosures by australian firms in the extractive industries. Corporate Ownership and Control, 4(2), 257–270. https://doi.org/10.22495/COCV4I2C2P2

ثالثا: أخرى

- الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، 2017، المجلس الأعلى للأمن السيبراني، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.
- الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018–2023، المملكة الأردنية الهاشمية.
- استراتيجية الأمن السيبراني العراقي 2019.
- الدليل التنظيمي للأمن السيبراني، 2020، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، السعودية.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (2017). Description Criteria for Management's Description of the Entity's

Cybersecurity Risk Management Program, AICPA Assurance Services Executive Committee, New York, NY.

- Center for Internet Security (CIS). (2020). CIS Controls v8. Retrieved from https://www.cisecurity.org/controls/cis-controls-list/
- Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA). (2022). Cybersecurity Awareness Month. Retrieved from https://www.cisa.gov/cybersecurity-awareness-month
- IFRS S1, Sustainability Disclosure Standard, 2022.
- IFRS S2, Sustainability Disclosure Standard, 2022.
- International Organization for Standardization (ISO). (2018). ISO/IEC 27001:2013 - Information technology - Security techniques - Information security management systems - Requirements. Retrieved from https://www.iso.org/standard/54534.html
- International Telecommunication Union (ITU). (2022). Global Cybersecurity Index. Retrieved from https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspxxxx
- National Cyber Security Centre (NCSC). (2019). Cyber Security Guidance. Retrieved from https://www.ncsc.gov.uk/guidance
- National Institute of Standards and Technology (NIST). (2018). Framework for Improving Critical Infrastructure Cybersecurity. Retrieved from https://nvlpubs.nist.gov/nistpubs/CSWP/NIST.CSWP.04162018.pdf
- Ponemon Institute. (2021). Cost of a Data Breach Report 2021. Retrieved from https://www.ibm.com/security/data-breach
- PwC. (2017). The US Supplement to PwC Annual Global CEO Survey. 20th CEO Survey, Available at: https://www.pwc.com/gx/en/ceo-survey/pdf/20th-global-ceo-survey-us-supplement-executive-dialogues.pdf

- PwC. (2018). The Global State of Information Security Survey 2018. Price Waterhouse Coopers. Available at: https://www.pwc.com/sg/en/publications/assets/gsiss-2018.pdf
- SEC (2022). Cyber Security Risk Management for Investment Advisers, Registered Investment Companies, and Business Development Companies. Washington. DC
- SEC. (2011). CF Disclosure Guidance: Topic No. 2 Cyber Security. Washington. DC.
- SEC. (2018). Commission Statement and Guidance on Public Company Cyber Security Disclosure. Washington. DC.
- World Economic Forum. (2019). Regional Risks for doing Business 2019. Insight Report. Retrieved from Geneva, World Economic Forum, 91-93 route de la Capite, CH-1223 Cologny/Geneva, Switzerland.
- World Economic Forum. (2022). The Global Risks Report 2022. Retrieved from https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2022